صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24
الثمن
1200 مليما

الهند وباكستان على شفا حرب جديدة

تشابكت مصالح قوى اقليمية ودولية فتأججت الاوضاع في بلدين لا قدرة لهما على دفع فاتورة نزاع مسلح

نفاد المخزون الغذائي ومخاطر انهيار انساني شامل

سلاح التجويع يفتك باهالي غـــــــــزة

الثلاثاء 7 ماي 2025 //عدد 713

اجراءاته محددة بالقانون

سحب الوكالة من النواب يعود إلى الواجهة

4

مع بداية اختبارات البكالوريا التجريبية:

العد التنازلي للبكالوريا ينطلق وسط آمال الأولياء وأماني المترشحين

11

تحت مجهر «24/24» : أملٌ في زمن الجفاف:

تونس تتنفس الصعداء بعد تجاوز مخزون السدود 900 مليون متر مكعب

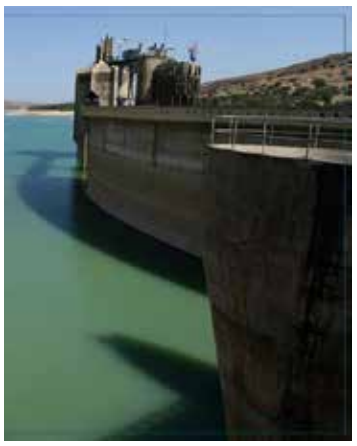

7

اليوم في الجلسة العامة:

هل يستمر البرلمان في إسقاط اتفاقيات القروض؟

6

موسم الزراعات الكبرى

مؤشرات جيدة لموسم حبوب واعد

10

الافتتاحية

صابر الحرشاني

ثوابت الدبلوماسية التونسية أمام التغييرات الأقليمية

في الوقت الذي يزداد فيه العالم اضطرابا، وتتشظى العلاقات الدولية بين محاور متناحرة وصراعات متقاطعة، احيت بلادنا مؤخرا يومها الوطني للدبلوماسية وهي مثقلة بتحديات داخلية معقّدة، ومحاطة باوضاع دولية واقليمية تتغير على نحو دراماتيكي.

وفي مثل هذه اللحظات التاريخية الفاصلة، بات من الضروري إعادة التذكير بثوابت الدبلوماسية التونسية التي شكلت على مدى عقود صمّام أمان للاستقرار، وأداة حيوية للدفاع عن المصالح الوطنية دون السقوط في فخ المحاور أو الارتهان إلى الخارج.

لقد ظلت السياسة الخارجية التونسية، منذ الاستقلال، تستمدّ قوتها من مجموعة من المبادئ الراسخة و قوامها الحياد الإيجابي، اوحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والدفاع عن الشرعية الدولية، مع إعلاء قيم الحوار والتعاون والانفتاح على جميع القوى الإقليمية والدولية. وهي مبادئ شكلت مرجعية عملية وجدت تجلياتها في مواقف واضحة من قضايا مصيرية، مثل القضية الفلسطينية، أو الحرب في ليبيا، أو الموقف من الصراع الروسي – الأوكراني، أو حتى التعاطي مع المؤسسات المالية الدولية.

ورغم اختلاف السياقات والتحولات، حافظت الدبلوماسية التونسية على نوع من الاتزان الاستراتيجي، سواء في فترات الازدهار أو في أحلك أوقات الأزمة، فحين اختارت تونس النأي بنفسها عن حرب الخليج على سبيل المثال، لم يكن ذلك انسحابًا من الساحة الدولية بقدر ما كان تمسكًا بخط وسطي يرفض الاصطفاف المطلق.

لكن اليوم، يبدو أن منسوب التحديات قد بلغ ذروته. فالعالم يعيش حالة استقطاب شديدة بين قوى كبرى متصارعة؛ الولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، وسط صعود قوى إقليمية طموحة ومراجعة شاملة لأوزان النفوذ التقليدية، ومع تقلص الهوامش الاقتصادية وارتفاع الضغوط الاجتماعية داخليا، يصبح الحفاظ على استقلال القرار الدبلوماسي مهمة أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى.

وتجد بلادنا بحكم موقعها الجغرافي الحساس، وتاريخها الوسيط بين الغرب والشرق نفسها اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتجديد أدوات دبلوماسيتها لا مراجعة ثوابتها، فالثوابت التي أرستها عقود من الحياد والاعتدال والاحترام المتبادل لا تزال صالحة، بل وضرورية في هذا الظرف، لكن لا بد من إعادة شحنها بزخم جديد يعكس المتغيرات ويستجيب لتحديات السيادة الاقتصادية والتقلبات الجيوسياسية.

ولا يتعلق الأمر فقط باستعادة النشاط الدبلوماسي الكلاسيكي، بل بتطوير مضمون الدبلوماسية نفسها، والانخراط في دبلوماسية اقتصادية وثقافية قادرة على تأمين مصالح البلاد في زمن التقلبات، فحين تضع دول كبرى أدواتها الدبلوماسية في خدمة استراتيجيات اقتصادية واضحة، من الضروري أن تفعل تونس الشيء نفسه، من خلال تعزيز الشراكات القائمة، وتطوير أسواق جديدة، واستغلال مميزاتها الجغرافية والبشرية للتموقع في سلاسل التوريد الدولية.

إن أحد أبرز رهانات المرحلة هو صمود تونس كدولة مستقلة القرار في محيط مضطرب، حيث لا تنجو الدول الضعيفة، ولا يُحترم إلا من يمتلك رؤية وموقعًا وقرارًا سياديًا. وهذا الصمود لا يمكن تحقيقه عبر الشعارات، بل بالعمل الحثيث على إصلاح المنظومة الاقتصادية الداخلية، وتحسين صورة البلاد خارجيًا، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في القرار الدبلوماسي، من رئاسة الدولة إلى البعثات في الخارج، مرورا بالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما أن الحياد لا يجب أن يُفهم باعتباره موقفًا سلبيًا، أو امتناعًا عن التفاعل، بل هو تموقع نشط وذكي في مناطق التلاقي الممكنة، والمبادرة بطرح مقاربات واقعية لحل الأزمات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يمكن لتونس أن تلعب مجددًا دور الوسيط النزيه في محيطها المباشر، سواء في الملف الليبي أو في التوترات المغاربية أو حتى في العلاقات المتوسطية التي تعاني من اهتزازات متعددة.

وفي ظل الحديث عن عالم متعدد الأقطاب، تصبح الحاجة إلى دبلوماسية متعددة المسارات ضرورة ، فليس من المقبول اليوم الاكتفاء بعلاقات تقليدية مع عدد محدود من الشركاء الغربيين، بل يجب الانفتاح بشكل أوسع على قوى ناشئة مثل الصين والهند وتركيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء، في إطار مصالح واضحة، وتوازن دقيق، لا يُسقط الاعتبارات السيادية ولا يُقايض الملفات الاقتصادية بأثمان سياسية.

ولن تنجح هذه المقاربة إلا إذا استعادت تونس إشعاعها الثقافي والدبلوماسي الذي لطالما ميزها، فالدبلوماسية ليست فقط تحركات في العواصم، بل هي أيضًا صورة تُبنى، وسردية تُروى، ومكانة تُنتزع. وهذا ما يجعل من الضروري اليوم ضخ دماء جديدة في السلك الدبلوماسي، وتعزيز تكوينه، وربطه أكثر بالواقع الاقتصادي الوطني وبالتطورات الجيوسياسية العالمية.

في الختام، قد تكون دبلوماسية تونس محدودة الموارد، لكنها ليست محدودة الرؤية. وقد لا تملك الأدوات الصلبة التي تمتلكها القوى الكبرى، لكنها تملك ما هو أثمن من ثوابت واستراتيجية جعلت منها دائمًا صوت اعتدال وسط الضجيج، وجسرا للحوار في زمن الانغلاق، وفي عالم يتأرجح بين الانقسام والاضطراب، فإن التمسك بهذه الثوابت، وتجديد أدواتها، قد يكون أحد أهم خطوط الدفاع عن السيادة الوطنية.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

المدير الجهوي للتجارة بنابل لـ«24/24»:

رفع 219 مخالفة اقتصادية و حجز 8 أطنان من الفارينة المدعمة

سماح باشا

أفاد المدير الجهوي للتجارة بنابل سمير الخلفاوي في تصريح لمراسلة «24/24» ان فرق المراقبة الاقتصادية التابعة للإدارة الجهوية للتجارة بنابل نفذت خلال شهر أفريل الفارط، 1495 زيارة ميدانية، أسفرت عن رفع 219 مخالفة اقتصادية تعلقت أغلبها بالترفيع في الأسعار أو الزيادة غير القانونية بموجب عدم الاستظهار بفواتير الشراء.

وأضاف المصدر ذاته، أنه تم تركيز العمل الرقابي على المنتوجات الفلاحية والمواد الغذائية وقطاع التبغ، مشيرا إلى أنه تم تسخير 69 فريقا مراقبة أغلبها مشتركة مع المصالح الأمنية لرفع المخالفات.

وأضاف أن عمليات الرقابة أسفرت عن حجز كميات مختلفة من المواد الاستهلاكية منها 6985 كغ من البطاطا، و10،8 أطنان من السكر، و1315 لترا من الزيت النباتي المدعم من اجل ممارسات تتعلق بالإخلال بتراتيب الدعم، و3000 علبة من التبغ تم بيعها بأسعار غير قانونية، و607 كغ من البصل، و1000 كغ من الفراولة، مشيرا إلى أنّه تم توجيه كميات الخضر والغلال المحجوزة الى سوق الجملة بالجهة. ولفت إلى أنه تم التركيز على مراقبة المخابز مع اقتراب الفترة الصيفية للتثبت من مدى احترام المتدخلين للتراتيب القانونية المعمول بها، وتم في هذا الإطار اتخاذ عديد الإجراءات الرقابية على غرار مراجعة حصص بعض المخابز، وتغيير صنف البعض منها، فضلا عن حجز 8 أطنان من الفارينة المدعمة.

بهدف تحسين إنتاج وجودة المنتجات الحيوانية بتوزر

إمضاء اتفاقية بين ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية

تهدف الاتفاقية، التي أمضاها ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر، إلى تكفل الديوان بتنفيذ تدخلات وبرامج تهدف إلى تحسين إنتاجية وجودة المنتجات الحيوانية، وذلك في إطار مشروع التنمية الريفية المندمجة الذي يتم تنفيذه بمعتمديتي حزوة و تمغزة ،الممول من وكالة التعاون الإيطالي.كما ستتولى الإدارة الجهوية للديوان تنفيذ عدة أنشطة في الغرض لفائدة الفلاحين وعائلاتهم بمناطق تدخل المشروع في المعتمديات الحدودية تمغزة وحزوة، من خلال تحسين وتكثيف الأعلاف وإنشاء مخزونات رعوية وتجربة زراعة اعلاف مثل الفصة والسرقو والبرسيم.

إضافة إلى تثمين المخلفات الفلاحية الواحية خاصة بقايا التمر والجريد لصناعة أغذية حيوانية تتماشى وطبيعة الحيوانات في الجهة، والعمل على تحسين جودة وإنتاجية المنتجات الحيوانية من خلال تحسيس المربين بتطوير الزراعات العلفية وتحسين المساحات الرعوية وذلك بإدخال العديد من أصناف الأشجار العلفية والتي تتماشى مع مناخ الجهة وزراعتها.

كما سيتم تقديم المساعدة الفنية في مجال تغذية الحيوانات لفائدة المربين والمجامع وتنظيم أيام تحسيسية مع التركيز على التحسين الوراثي للإبل و الأغنام خاصة الماعز، إضافة إلى العمل على إدماج أصول حيوانية منتقاة للتحسين الوراثي وتكثيف إنتاج الحليب.

وللإشارة فإن مشروع التنمية المندمجة بتمغزة وحزوة يتضمن 4 مكونات رئيسية وهي تعزيز التنمية المحلية التشاركية وحماية المناطق السقوية من زحف الرمال وتحسين الإنتاج في المناطق السقوية وتحسين ظروف عيش السكان وتنويع موارد دخلهم وتكثيف وتنويع الإنتاج الفلاحي بما في ذلك الإنتاج الحيواني باعتبار أن نشاط تربية الماشية هو النشاط الثاني بعد زراعة النخيل.

محمد المبروك السلامي

ببادرة من الجمعية التونسية للنهوض بالصحة النفسية بنابل يوم تحسيسي حول المدرسة واضطرابات النمو العصبي

سماح باشا

انتظم بمدينة نابل يوم تحسيسي حول المدرسة واضطرابات النمو العصبي وذلك ببادرة من الجمعية التونسية للنهوض بالصحة النفسية بنابل وبالشراكة مع المندوبية الجهوية للتربية والمندوبية الجهوية لشؤون المرأة والاسرة والطفولة.

ومثلت هذه التظاهرة فرصة لتبادل الآراء والخبرات بين كافة المشاركين وطرح الإشكاليات للخروج بتوصيات وتوجيهها الى السلط المعنية لتحقيق المصلحة الفضلى لهذه الفئة من التلاميذ مع إبراز أهمية التنسيق والمتابعة لتحقيق نجاعة عملية دمج الأطفال الحاملين لاضطرابات النمو العصبي

وأفادت رئيسة مصلحة شؤون التلاميذ بالمندوبية الجهوية للتربية بنابل والمكلفة بملف الدمج المدرسي وذوي الاحتياجات الخصوصية، جيهان بن صالح في تصريح لمراسلة «24/24» بنابل ، أن 3500 تلميذ بالمرحلة الابتدائية يتمتعون خلال هذه السنة الدراسية بالإجراءات الاستثنائية الخاصة بذوي الاضطرابات النمائية بالإضافة إلى حوالي 465 تلميذا مدمجين عن طريق اللجنة الجهوية للدمج المدرسي حيث تمت دراسة ملفاتهم من المرحة التحضيرية الى السنة السادسة ابتدائي.

وبينت بن صالح أن التعهد بهذا العدد من التلاميذ وتحقيق النجاعة بخصوص اندماجهم في المؤسسات التربوية يستوجب تعزيزات مادية وبشرية باعتبار تواضع الموارد البشرية بالمندوبية الجهوية للتربية بنابل التي تضم اخصائيتين نفسانيتين وإداريين اثنين على المرحلتين الابتدائية والثانوية.

وأضافت أنه انطلاقا من انفتاح المدرسة على محيطها وخصوصية التعهد بحالات التلاميذ تتواصل المجهودات حثيثة مع كافة الأطراف المعنية، مؤكدة على أهمية دور المجتمع المدني في تعزيز التوعية وتكوين الإطار التربوي مع العمل على تأسيس مناخ مناسب وملائم مريح لاستقبال هذه الفئة بالمؤسسات التربوية

ومن جهتها، بينت رئيسة الجمعية التونسية للنهوض بالصحة النفسية فرع نابل، أسماء بلغيث، أن الجمعية تستقبل بمركزيها للتربية المختصة 57 مستفيد بالخدمات التي يؤمنها فريق متعدد الاختصاصات يعنى بإدماج الأطفال وتوفير المرافق المدرسي من خلال توفير التكوين للمرافقين والمتابعة بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتربية

ومن جانبها، تطرقت رئيسة مصلحة المؤسسات بالمندوبية الجهوية لشؤون المرأة والاسرة بنابل، سيدة القاسمي، إلى وضعية الأطفال حاملي اضطراب طيف التوحد وكيفية قبلوهم بمؤسسات الطفولة المبكرة من رياض الأطفال والنوادي والمحاضن المدرسية وتوزيعهم على المؤسسات الدامجة وعرض مراحل القيام بمختلف هذه الإجراءات

وتضمنت هذه التظاهرة عديد المداخلات التي تمحورت بالخصوص حول حماية الأطفال الحاملين لاضطرابات النمو العصبي وحقهم في التمدرس: الإطار القانوني واليات التدخل والمسار الإداري والدعم الاجتماعي للدمج المدرسي للأطفال الحاملين لاضطرابات النمو العصبي و أهمية التنسيق والمتابعة لنجاعة مسار دمج الأطفال دوي اضطرابات النمو العصبي والتعامل مع الضغط النفسي للأولياء.

الصورة: يوم تحسيسي

اجراءاته محددة بالقانون

سحب الوكالة من النواب يعود إلى الواجهة

صابر الحرشاني

عاد الحديث في الاوســـاط الشعبية مجددا حول الية ســـحب الوكالة التي اتاحها دســـتور جويلية 2022 لتكون اداة عقابيـــة في العملية الديمقراطية يمكن اللجوء اليها من قبل الناخبين.

وتعد آلية ســـحب الوكالـــة إجراء قانونـــي يُمكّن الناخبين مـــن إنهاء مهام نائب منتخب قبل انتهاء عهدته، إذا ثبت إخلاله بواجباتـــه أو فقدانه لثقتهم.

ربط المسؤولية بالتمثيل الشعبي

وتختلف شروطها وإجراءاتها حسب الأنظمـــة القانونيـــة، وتتطلب غالبا عريضة موقّعة من نســـبة معينة من الناخبين، يليها تصويت أو قرار رسمي مـــن التجارب المقارنة فـــان الولايات المتحدة تطبق الية سحب الوكالة حيث يُعرف ذلك بـ»الاســـتدعاء» (recall)، وينص دســـتور فنزويلا على إمكانية سحب الثقة من المسؤولين المنتخبين، وكذلك ســـويسرا وبعض مقاطعات كندا. حيث تهدف هذه الآلية إلى تعزيز المساءلة وربط المســـؤولية بالتمثيل الشعبي.

و بـــادرت الهيئة العليا المســـتقلة للانتخابات في الايـــام الاخيرة بحملة اتصالية تتعلـــق بهذه الالية على ضوء التنقيحات التي تم اداجها في المرسوم عدد 55 لســـنة 2022 المتعلق بتنقيح القانون الانتخابي.

و تخضع عملية ســـحبة الوكالات الى اجـــراءات محـــددة حيـــث ينص الفصل الفصل 34 (مطّة سادســـة) مـــن القانون الانتخابـــي على فقدان العضويّة بموجب سحب الوكالة سواء في المجالس المحلية او مجالس الاقاليم او مجالس الجهـــات او مجلس نواب الشعب او المجلس الوطني للجهات و الاقاليم او المجالس البلدية التي سيتم انتخابها لاحقا.

اجراءات سحب الوكالة

وبحســـب الفرع الثّامن (جديد) في فصله 39 جديد يمكن سحب الوكالة من النّائـــب في دائرتـــه الانتخابيّة في صورة إخلالـــه بواجـــب النّزاهة أو تقصيره البـــيّن في القيـــام بواجباته النّيابيّـــة أو عدم بذله العناية المطلوبة لتحقيق البرنامج الـــذي تقدّم به عند الترشّح.

ولا يمكن سحب الوكالة قبل انقضاء الدّورة النّيابيّة الأولى أو خلال الأشـــهر الســـتّة الأخيرة من المدّة النّيابيّة. كما لا يمكن تقديم عريضة سحب الوكالة من النّائب إلا مـــرّة واحدة طيلة المدّة النّيابيّة و ذلك تنزيلا لاحكام الدستور.

ومن الناحية الاجرائية تقدّم عريضة ســـحب الوكالة معلّلـــة وممضاة من قبل عُشُر النّاخبين المسجّلين بالدّائرة الانتخابيّة التي ترشّـــح بهـــا النّائب المعنـــي إلى الإدارة الفرعيّة للانتخابات المختصّـــة ترابيّا. ويجـــب أن تكون الامضـــاءات معرّف بها لدى الســـلط الإدارية المعنية أو أمام الهيئة، وتتولّى الهيئة التثبّت من اســـتيفاء العريضة للشّروط المســـتوجبة قانونا،وتضبط الهيئة نموذج عريضة سحب الوكالة واجـــراءات تقديمهـــا، حيث لا يمكن الرّجوع في الإمضاءات بعد تقديمها إلى الإدارة الفرعيّـــة للانتخابات المختصّة ترابيّا.

وينص الفصل 39 ثالثا من القانون الانتخابـــي على ان تتـــولّى الهيئة بعد التثبّت من توفّر الـــشّروط القانونيّة لعريضة سحب الوكالة إمّا إصدار قرار معلّل برفض العريضة أو إصدار قرار بقبولها، كما تتولّى الهيئة إعلام النّائب المعنيّ بالأمر ومجلس نوّاب الشّـــعب ومن قـــام بإيداع العريضـــة بالقرار المتّخـــذ. كما تتولّى تعليقـــه بمقرّاتها ونشره بموقعها الالكتروني.

ويُمكـــن للنّائـــب المعنيّ بســـحب الوكالة أن يطعن في قرار الهيئة المتعلّق بقبول العريضة أمام الدّائرة الابتدائيّة المتفرّعة عن المحكمة الإداريّة المختصّة ترابيّا وفق نفس الشّروط والإجراءات المنصوص عليها بالفصول من 27 الى 30 من القانون الانتخابي، كما يُمكن لمن قدّمـــوا عريضة ســـحب الثّقة أن يطعنوا في قـــرار الهيئة المتعلّق برفض العريضة أمـــام نفس الدّائرة المختصّة وفـــق نفس الـــشّروط والإجـــراءات المنصوص عليها بالفقرة السّابقة من هذا الفصـــل، وفي كلتا الحالتين تكون إنابة محام وجوبيّة.

ويقـــضي الفصل 39 خامســـا من القانـــون الانتخابي بـــا، تحدد الهيئة موعدا لتصويت النّاخبين على عريضة ســـحب الوكالـــة في الدائـــرة المعنيّة بمقتضى قرار يحـــدّد رزنامة عمليّة التّصويت. ويتمّ نشر هذا القرار بالموقع الإلكتروني للهيئـــة في أجل لا يتجاوز الســـتّين يوما من تاريخ انقضاء أجل الطّعن في عريضة سحب الوكالة أو من تاريخ صدور حكـــم باتّ عن المحكمة المختصّـــة، و ان تتمّ دعـــوة النّاخبين المســـجّلين بالدّائرة الانتخابيّة المعنيّة بمقتضى أمر إلى التّصويت بالموافقة أو بالرّفض على سحب الوكالة من النّائب المعنيّ، و تضبط الهيئة بمقتضى قرار تنظيم عمليّـــة التّصويت على عريضة سحب الوكالة.

كما تُعلن الهيئة عن النتائج الأوّلية للتّصويت في أجل لا يتجاوز 48 ساعة، ويكون قرارها قابلا للطّعن وفق نفس الشّروط والإجراءات المنصوص عليها بالفصول من 145 جديد الى 148 مكرّر من هذا القانون.

اما الفصل 39 سادسا فانه في صورة تصويت الأغلبيّـــة المطلقة للمقترعين على سحب الوكالة من النّائب المعنيّ، يعدّ المقعد النّيابيّ شـــاغرا فور إعلان الهيئـــة عن النّتائـــج النّهائيّة لعمليّة التّصويت، ويفقد النّائب المعنيّ صفته النّيابيّـــة مبـــاشرة، ويُعايـــن مكتب مجلس نوّاب الشّعب الشّغور الحاصل فـــورا في محضر يحيله عـــلى الهيئة. وتضبط الهيئة بنـــاء على ذلك موعدا للانتخابات التّشريعيّة الجزئيّة لســـدّ الشّغور في الدّائرة الانتخابيّة المعنيّة في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

وتخضـــع الانتخابـــات التّشريعيّة الجزئيّة لســـدّ الشّـــغور تبعا لسحب الوكالـــة من النّائـــب لنفس الشّروط والإجـــراءات والآجـــال المعتمـــدة في الانتخابات التّشريعيّة العامّة.

المستشفي الجهوي بزغوان:

صورة قاتمة من الإهمال الصحي في الجهة

محمد الدريدي

بين جـدران مستشـفى زغوان، تختبئ مأساة إنسانية تروي فصولها يوميًا معاناة المرضى، إنها أزمة صحية تحمل في طياتهـا الإهمال والتقصير، وسـط ظروف أقل ما يقال عنها إنها غير إنسانية. بينما يسعى المسؤولون بكل حزم متحدين عقود من التراخي والتقصـير الى الإصلاح الصحي، يقف المواطن وجهـاً لوجه أمام واقع مؤلم أيـن يواجه نقصا حـادا في الإطارات الطبية وشبه الطبية،و اكتظاظا غير مسـبوق في قاعات العـلاج، وغياب أبسـط شروط الكرامـة داخل غرف الإقامة التي جمعت النساء والرجال في مشهد يفتقر إلى أبسط مبادئ التسيير الصحي.

الأثـر الاجتماعـي لهـذا النقـص في الخدمات الصحية

بـات مـن الواضـح أن المواطن فقد ثقته تمامًـا في القطاع الصحي العمومي، إذ أصبحت المستشـفيات الحكومية رمزًا للفشـل والتسـيير العشوائي، في حين تنمو المستشفيات الخاصة كخيـار إلزامي لكل من يريد العلاج الجيد، ولكنه خيار لا يستطيع تحمل تكاليفه سوى نسبة صغيرة من المواطنين.

الفئات الأكثر تضررًا من هذا الوضع هم كبار السـن وأصحـاب الأمراض المزمنـة الذين يحتاجـون إلى متابعة مستمرة، ولكنهم يجدون أنفسهم في مواجهة نظام صحي يفتقد لأبسـط شروط العناية. ارتفاع نسـب الوفاة بسـبب التأخـر في العـلاج، وغياب المتابعة الطبية، أصبح واقعًا يوميًا في مستشفى زغوان، وسط غياب كامل للمسـاءلة أو محاسبة المسؤولين عن المؤسسات الاستشفائية في الجهة عن هذا الإهمال.

لقـد أصبح الواقـع الصحي المرير يكرّس الفجوة بين الفقراء والأغنياء، حيـث يتمتـع القادرون عـلى دفع تكاليف العـلاج في المصحات الخاصة برعاية طبية مقبولـة، بينما يواجه المواطن البسـيط المصير المجهول في المستشفيات العمومية. هذا الوضع لا يعكس فقط تدهور القطاع الصحي، بل يمثل أزمـة اجتماعية خلقت ازمة ثقة، حيث يصبح العلاج حكرًا على من يمتلك المال، وليـس على من يحتاجه بالفعل.

هل هناك حلول؟

رغم تكـرار التحذيـرات وارتفاع أصوات الأطباء والاداريين، فإن الادارة الجهوية للصحة لا تـزال عاجزة عن تقديم حلول ملموسة لإنقاذ المستشفى مـن حالة الانهيـار التي يعيشـها. المطلوب اليوم ليـس فقط إصلاحات شـكلية، بل خطة فعلية تضع صحة المواطـن كأولوية، من خـلال تعزيز عدد الإطارات الطبية وشـبه الطبية وتحسـين ظروف عملهـم ولضمان توزيع عادل للموارد ومعالجة مشاكل الفسـاد الإداري و تحسـين ظروف الإقامة داخل المستشـفى، عبر توفير بيئة صحية تحترم خصوصية المرضى وتضمن سـلامتهم ، إصـلاح جذري للقطـاع الصحـي العمومي لضمان وصـول العلاج للجميـع دون اعتبار للعوامل الاقتصادية.

لم يعد مستشـفى زغـوان مجرد مؤسسـة صحية تعاني من مشاكل تقنية، بل تحول إلى رمز صارخ لفشل المنظومـة الصحية بأكملهـا جراء الاهمال منذ عقـود جعل من الصعب عـلى الدولة حاليا القيـام باجراءات سريعـة لاصلاح الاوضـاع لان ما تم افسـاده في عقود يحتاج الى عقود من العمل الجاد لتجـاوزه كما يحتاج الى اعتمادات ماليـة كبيرة لا تقدر عليها حاليـا وزارة الصحة في ظـل الازمة الاقتصاديـة التي تعانـي منها البلاد وجـراء عقلية بيروقراطية سـببها التهور النقابي ما خلق ازمة في العمل وازمة ثقـة بين المواطـن والاطارات الصحية اضافـة الى اهدار ايام عديدة من العمل جراء الاضرابات التي خلقت زيادات كبيرة في الاجور لم يقابلها أي تحسن في العمل المقدم الى المواطن لان العديد من الاطـارات الصحية تعمل وفق نظريـة لا تراعي المصلحة العليا للبـلاد ولا للمواطـن وتقـدم عليها مصالحها الفئويـة الضيقة. المواطن التونسي يسـتحق أكثر مـن مجرد وعود فارغة، يسـتحق نظامًا صحيًا يحترم آدميته ويوفر له حقًا أساسـيًا مـن حقوقـه: العلاج في بيئـة آمنة وكريمة. إن استمرار هذا الوضع دون تدخل عاجل لا يعني سـوى المزيد من التدهور، الأمر الذي يسـتدعي تحركًا فوريًا من قبل جميع الأطراف المعنية.

الواقع الصحي الكارثي .. أزمة مستفحلة

يبدو أن المستشفي الجهوي بزغوان عاجز عن تلبية أبسط احتياجات المـرضى، حيث يعاني المستشـفى من نقص حـاد في الطواقم الطبية وشـبه الطبية، وهو ما يجعل جودة الخدمات الصحية تتراجع بشكل مخيف و لا يجد المريض أمامه سـوى خيار الانتظار لساعات طويلة، وأحيانًا لأيام، للحصول على معاينة طبية بسيطة. الأطباء والممرضون، من جهتهم، يعانون ضغطًا شـديدًا في بيئة عمل غير مهيأة، مما يفاقم الأخطاء الطبية ويحول المستشـفى إلى مكان يفتقر إلى الحد الأدنى من الفاعلية.

و من أكثر المشـاهد إثـارة للجدل، وضع المـرضى في غرف مختلطة بين النسـاء والرجال، في تجاهل تام لأبسط قواعد الاحترام الاجتماعي والراحة النفسـية. من الناحية الصحية، يـؤدي الاكتظاظ داخل هذه الغرف إلى انتشار العدوى والأمراض، حيث يتحول المستشفى من مكان للعلاج إلى نقطة انطلاق للأمراض، مما يضاعف من معاناة المرضى الذين كانوا يأملون في إيجاد بيئة نظيفة وآمنة.

في مستشـفى زغوان، العلاج ليس حقًا، بل امتياز يُمنح لمن يستطيع تحمل عبء الانتظار أو البحث عن حلول بديلة. قاعات العمليات مُغلقة في أغلب الأحيان بسبب غياب الأطباء المختصين أو نقص المعدات اللازمة، بينما يجد المرضى أنفسهم مجبرين على البحث عن مستشفيات أخرى، قد تكون أبعد بمئات الكيلومترات، لمجرد إجراء تدخل طبي بسيط.

زغوان:

معاينة تقسيم مقترح لبناء 135 مسكنا فرديا بالناظور ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

محمد الدريدي

أدّى فريق مشترك بقيادة ممثلي الإدارة العامة لوحدة التصرف حسـب الأهداف بوزارة التجهيز والإسـكان، زيارة إلى معتمدية الناظور بولاية زغـوان لمعاينة قطعة أرض دولية تم تخصيصها لبناء وحدة سـكنية تضم 135 مسـكنا فرديا سـتنجز ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

وأوضحت رئيس دائرة الإسـكان بـالإدارة الجهوية للتجهيز والإسـكان، فاتن العوادي، في تصريح لـهـا، أن المشروع المزمع إنجـازه بالناظور ينـدرج ضمن العنصر الثانـي من البرنامج الخصوصي للسـكن الاجتماعي المتعلق بتوفير وتهيئة مقاسـم لبناء مساكن اجتماعية.

وأكّدت أنه سـيتم على ضوء هذه المعاينة، التي شـاركت فيها كافة الأطراف ذات العلاقة، تحيين الملف الفني للمشروع المعدّ منذ سنة 2013 (تاريخ المصادقة على هذا التقسيم)، كما سيتم تحديد الكلفة التقديرية لبناء المساكن وإحالتها إلى وحدة التصرف حسب الأهداف لرصد الاعتمادات اللازمـة والقيام بالإجراءات المتعلقة بتعيين الباعث العقاري الذي سيتولى إنجاز المشروع.

مـن جانبه، قـال معتمد الناظـور، فهمي تمغزيسـت، إن المسـاكن الاجتماعية كانت ومازالت تمثـل مطلبا ملحا للفئات الضعيفة والمتوسطة بالمنطقة في ظل غياب رصيد عقاري ببلدية المكان والارتفاع المشط الذي شـهدته المقاسم السكنية الخاصة ومستلزمات البناء في السـنوات الأخيرة، معتبرا أن هذا المشروع سيكون الحل الأمثل لحل أزمة السكن بالجهة.

اليوم في الجلسة العامة:

هل يستمر البرلمان في إسقاط اتفاقيات القروض؟

صابر الحرشاني

تتوجه الانظار اليوم الثلاثاء الى مجلس نواب الشعب، حيث تُعرض على جلسته العامة اتفاقية قرض جديدة بعد ايام قليلة من اسقاط اتفاقية القرض المبرمة مع وكالة التنمية الفرنسية.

و يعقد مجلس نواب الشعب اليوم جلسة عامة لمناقشة اتفاقية قرض جديدة مبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية، تهدف إلى تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات – المرحلة الثالثة، بقيمة جملية تُقدّر بـ80.1 مليون يورو، أي ما يعادل حوالي 270.9 مليون دينار تونسي.

ولا يتعلق الجدل المطروح اليوم بمسألة قبول أو رفض القرض فحسب، حيث سيستعاد النقاش الحاد الذي رافق إسقاط البرلمان لاتفاقية قرض سابقة، كانت موجهة لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

سياقات مختلفة

ويبدو من حيث الشكل سياق جلسة اليوم مختلفا على سياق الجلسة الماضية التي سبقها تصريح من اغلبية النواب في سياق احتجاجي، حتى ان بعض النواب قد برروا ذلك برد الفعل ازاء تهميش الحكومة لهم غير أنّ هذا التفسير السياسي، الذي يميل إلى فرض التوازن بين االوظيفتين، لا يلغي وجود قراءة اقتصادية مغايرة.

ومن جهة اخرى عبر عدد من النواب عن شكوك كبيرة بخصوص نجاعة القروض المخصصة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، مشيرين إلى أن هذه التمويلات كثيرًا ما تنتهي في مسالك غير واضحة، ولا تصل فعليًا إلى الفئات المستهدفة، بسبب غياب آليات رقابة دقيقة وشفافة. حيث اثار النائب بلال المشري في هذا السياق تساؤلات حول الجهات التي تتولى توزيع هذه التمويلات، ومدى ارتباطها بمصالح شبكات معينة داخل المنظومة الاقتصادية.

وفي المقابل، لم يغب الرأي الثالث الرافض مبدئيًا لسياسة الاقتراض، خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية التي بلغت مستويات مقلقة، ويرى أصحاب هذا الرأي أن البلاد مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإيجاد حلول داخلية بديلة عن الاقتراض الخارجي، مثل إصلاح المنظومة الجبائية، والحد من التهرب الضريبي، واستعادة الأموال المنهوبة.

في ظل هذا المناخ المتوتر، يأتي مشروع القرض الجديد اليوم ليعيد طرح التساؤلات، لكن بصيغة مختلفة نسبيًا. فبخلاف الاتفاقية السابقة التي طغى عليها الغموض، يبدو هذا المشروع ذو طبيعة استثمارية واضحة، ومن شأنه أن يُحدث أثرا مباشرا على البنية التحتية للبلاد، خاصة في المناطق الداخلية.

و يتبين من خلال النقاشات التي جرت في لجنة المالية و الميزانية أنّ مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات – المرحلة الثالثة، ينقسم إلى عنصرين أساسيين، حيث يهم العنصر الاول تدعيم هيكل المُعبّد لـ188.9 كيلومتر من الطرقات المرقمة، مع صيانة وتجديد المنشآت، وتحسين تصريف مياه الأمطار، وتركيز عناصر السلامة والإشارات المرورية، في سبع ولايات هي: سوسة، القيروان، صفاقس، الكاف، القصرين، وقفصة. وهي ولايات تعاني في مجملها من نقص في البنية التحتية، وتعطل مشاريع تنموية بسبب ضعف الربط الطرقي.

اما العنصر الثاني من المشروع فيشمل التصرف في البرنامج ونفقات متابعة المؤثرات البيئية والاجتماعية، فضلاً عن مراقبة الأشغال، وإعداد التقارير، والتدقيق المرتبط بالصفقات. ويُعدّ هذا الجانب مهمًا لضمان الشفافية وجودة التنفيذ.

بين هاجس الديون و ضرورة التمويل

لكن رغم ما يبدو من وجاهة المشروع وجدواه، فإن معارضي سياسة التداين لا يزالون يشككون في جدوى الاستمرار في الاقتراض الخارجي، خاصة إذا لم تُرفق تلك القروض بإصلاحات حقيقية وتسيير مالي رشيد، ويذكّر هؤلاء بالكم الهائل من القروض السابقة التي لم تظهر لها نتائج ملموسة في البنية الاقتصادية أو المعيشية، بل زادت من أعباء الدولة.

ومع تصاعد التذمر الشعبي من تردي الخدمات الأساسية، وانعدام التنمية في العديد من الجهات، يجد البرلمان نفسه اليوم أمام خيار صعب، بين ضرورة توفير تمويلات عاجلة لمشاريع البنية التحتية، خاصة في المناطق المهمشة، وبين التخوف من الوقوع مجددًا في فخ الديون عديمة الجدوى.

ويرجّح العديد من المتابعين أن يحظى القرض المعروض اليوم بالمصادقة البرلمانية، نظرا لخصوصيته كمكوّن من المرحلة الثالثة في مشروع متكامل لتطوير البنية التحتية للطرقات، انطلقت أشغاله منذ سنوات.

ويمثل المشروع استمرارية لبرنامج استثماري سبق أن صادق عليه المجلس في مراحله السابقة، مما يجعل استكماله ضرورة ملحة لضمان جدوى التدخلات السابقة وعدم تعطيل الأشغال، كما أن وضوح مكوّناته الفنية وارتباطه بمناطق داخلية تعاني من هشاشة تنموية، يعززان من فرص تمريره، خصوصًا في ظل حاجة الحكومة لتعبئة الموارد دون تأخير يُربك أجندة الإنجاز.

و رغم تزايد الأصوات المطالبة بوقف كلي للاقتراض الخارجي، إلا أن حجية هذا الطرح تبدو محدودة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن الذي تمر به البلاد. فالعجز المتراكم في الميزانية، وتقلص الموارد الذاتية، وتزايد الضغوط الاجتماعية، كلها عوامل تجعل من الاقتراض أداة شبه حتمية لتأمين تمويل المشاريع العمومية، خاصة تلك ذات الطابع الاستثماري. كما أن وقف القروض بشكل مطلق قد يؤدي إلى شلل في تنفيذ برامج التنمية، ويزيد من تدهور البنية التحتية، ويُضعف ثقة الشركاء الدوليين في قدرة الدولة على الإيفاء بتعهداتها. لذلك، فإن المقاربة الواقعية تفترض ترشيد الاقتراض لا وقفه، مع التركيز على المشاريع ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية.

تحت مجهر «24/24» : أملٌ في زمن الجفاف:

تونس تتنفس الصعداء بعد تجاوز مخزون السدود 900 مليون متر مكعب

اعداد : مفيدة مرابطي

في خضم سنوات عجاف أرهقت الأرض والناس، وفي وقت كانت فيه أنفاس التونسيين محاصرة بقلق العطش وشبح الجفاف، جاء الخبر كقطرة ماء تسقي أرضًا عطشى، وكبريق نور في آخر النفق، حين أعلن المرصد التونسي للطقس والمناخ عن حدث استثنائي طال انتظاره لأول مرة منذ سنوات، معلنا أن المخزونات المائية في سدود البلاد تجاوزت حاجز 900 مليون متر مكعب لتصل إلى 907 مليون متر مكعب، في رقم يعيد شيئًا من الطمأنينة إلى قلوب المواطنين، ويمنح الأمل لقطاع فلاحي أنهكته المواسم القاحلة.

في بلد يعيش على وقع تقلبات مناخية عنيفة، وصراعات مائية تزداد تعقيدًا عامًا بعد عام، لا يمكن اعتبار هذا الرقم مجرد إحصائية عابرة، بل هو إنجاز بيئي واستراتيجي يستحق التوقف عنده فنسبة الامتلاء الجملية للسدود بلغت 38.3%، في حين تجاوزت نسبة امتلاء سدود الشمال 44.5%، وهي منطقة تعتبر القلب النابض لمنظومة المياه في تونس.

لكن، ما الذي يعنيه هذا الرقم فعلًا؟ ولماذا يُعد هذا التحسّن بمثابة «نصر مائي» في هذا الظرف بالذات؟

عندما تتكلم السدود... تصمت المخاوف

لأعوام طويلة، ظل الحديث عن السدود في تونس مصحوبًا بمصطلحات الأزمة، والجفاف، والعجز المائي، حتى كادت النشرات الجوية تتحول إلى نشرات إنذار. السدود كانت تجف، والأراضي تتصحر، والفلاحون يرفعون أكفّ الدعاء. المياه لم تعد مجرّد حاجة يومية، بل أصبحت قضية وطنية، ومصدر قلق اجتماعي واقتصادي بالغ الحدة.

في ظل هذا الواقع، يأتي تجاوز حاجز 900 مليون متر مكعب كمؤشر على تحوّل إيجابي، وإن كان ظرفيًا، لكنه كفيل بأن ينعكس على عدة قطاعات حيوية، أهمها الفلاحة، وتوفير مياه الشرب، ودعم المخزون الاستراتيجي للدولة في مواجهة الأزمات.

الطبيعة تستجيب.. ولكن إلى متى؟

لا شك أن العوامل الطبيعية ساهمت في هذا الارتفاع الملحوظ، من خلال نزول كميات هامة من الأمطار خلال الأشهر الأخيرة، خاصة في مناطق الشمال. هذه الأمطار، التي اعتبرها كثيرون استثنائية، لم تكن فقط «رحمة من السماء»، بل أثبتت أن الطبيعة، رغم قسوتها، قادرة على مدّ يد العون إذا ما توفرت مقومات الاستيعاب والتخزين.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: هل نحن مستعدون لاستثمار هذه النعمة؟

الحقيقة أن الأرقام، رغم أهميتها، تبقى ناقصة إذا لم تُقابل بإستراتيجيات ذكية ومستدامة في إدارة الموارد المائية. فالوصول إلى 907 مليون متر مكعب لا يجب أن يكون نهاية المطاف، بل بداية حقيقية لمراجعة السياسات المائية في البلاد، وإعادة النظر في طرق الاستهلاك، والتوزيع، والحوكمة.

إنقاذ الموسم الفلاحي.. حلم قابل للتحقق؟

بالنسبة للفلاحين، قد يكون هذا الخبر هو الشعاع الأول في موسم بدا رماديًا. المخزون الجديد قد يسهم في توفير حدّ أدنى من المياه لري بعض الزراعات الأساسية، خاصة في الشمال والوسط الغربي، وهو ما من شأنه أن ينعش الدورة الاقتصادية، ويقلص من خسائر السنوات الماضية.

غير أن مختصين في القطاع حذروا من الإفراط في التفاؤل، داعين إلى ضرورة ترشيد استعمال المياه، واعتماد خطط ريّ بديلة تعتمد على التكنولوجيا والتقنيات الذكية، لتفادي تكرار مشاهد العطش الجماعي التي عاشتها بعض الولايات مؤخرًا.

المواطن.. الحلقة الأضعف في معادلة المياه

رغم هذا التحسن، لا يزال التونسي البسيط يواجه يوميًا معضلة انقطاع المياه، وتراجع جودتها، وارتفاع تكلفتها. لذلك فإن الخبر، رغم إيجابيته، لن يكون ذا أثر فعلي إذا لم ينعكس على حياة المواطن. يجب أن يشعر التونسي أن الدولة تستثمر هذا المكسب في تحسين التوزيع، وضمان الحق في الماء كحق دستوري وليس مجرد خدمة مرتبطة بالظروف المناخية.

المستقبل يبدأ من الآن

إذا أردنا تحويل هذا الرقم الإيجابي إلى نقطة انطلاق فعلية، فعلينا أن نضع المياه في صلب السياسات العامة، وأن نستثمر في البنية التحتية، ونحارب التسريبات، ونهتم بالتحلية وإعادة التدوير، ونعزز ثقافة الوعي المائي في المدارس والبيوت والحقول على حد سواء. فالماء ليس فقط حياة، بل سيادة واستقرار وأمن غذائي. والأمم التي لا تحسن إدارة مواردها المائية، ستكون عاجلاً أو آجلاً عرضة لأزمات وجودية لا ترحم.

في الختام ما تحقق اليوم هو ثمرة تداخل الطبيعة مع الحاجة، وبصيص أمل في ظل واقع مقلق. الأرقام وحدها لا تكفي، لكنّها تهمس في آذان المسؤولين والمواطنين على حد سواء: الماء كنز لا يعوّض، فلنحسن استخدامه قبل أن نندم. فهل نحن أمام بداية جديدة؟ أم أنها لحظة عابرة في ذاكرة بلد اعتاد الانتظار؟ الجواب رهن بما سنقوم به الآن، قبل أن تجف السماء وتعود السدود لتصرخ من جديد.

في انتظار صدور اوامره الترتيبية

هل ينقذ قانون جوان 2024 البنايات المتداعية للسقوط؟

صابر الحرشاني

ما يزال انهيار جـــدار معهد المزونة يثـــير العديد من القضايـــا المجتمعية العالقة و منها مـــآلات معالجة ملف البنايات المتداعية للسقوط خاصة بعد صدور النصّ القانوني المنظم للمسألة.

و مع تواتر حوادث انهيار المباني في تونس، أصبح ملف البنايات المتداعية محلّ اهتمام إعلامي وقانوني متزايد، لا سيما مع الأضرار البشرية والمادية التي تخلّفها.

قنابل موقوتة

و البنايات المتداعية للســـقوط هي منشآت ســـكنية أو غير سكنية تتّسم بحالة إنشـــائية خطيرة تُهدّد السلامة الجســـدية لقاطنيهـــا أو المـــارّة أو الممتلكات المجاورة.

وتتميّز هذه البنايات عادة بظهور علامات تلف واضحة، مثل التشققات العميقة، الانحنـــاءات في الجدران، و تسربات المياه، أو تآكل المواد الأساسية كالخرســـانة والحديد. وغالبا ما تنتج هذه الحالة عن غياب الصيانة الدورية، أو البناء العشوائي، أو تقادم البناء.

وتُشـــكّل هذه البنايات إشـــكالية قانونيـــة واجتماعيـــة، حيث يتداخل فيهـــا الحق في الملكيـــة مع ضرورات السلامة العامة، ما يستدعي تدخلات عاجلة من الســـلطات المعنية لإجراء المعاينات واتخـــاذ قرارات بالترميم أو الإخلاء أو الهدم.

وتعـــود جذور هـــذه الأزمة إلى عدة عوامل متشابكة منها تقادم النسيج العمراني، وضعف سياسات التهيئة، و غياب الصيانـــة الدورية، الى جانب نقص المتابعة الإدارية.

كما يفاقم المشكل تعقّد الوضعيات العقارية وتشـــتّت المســـؤوليات بين المالكين والســـلطات العمومية، الأمر الذي يجعل أي تدخـــل لإنقاذ الأرواح أو ترميم المباني محفوفًا بالتعقيدات الإجرائية والقانونية.

وبحسب احصائيات وزارة التجهيز و الاســـكان تنتشر في العديد من المدن العتيقة، خصوصـــا تونس العاصمة وصفاقـــس وسوســـة، مبـــانٍ يعود تاريخهـــا إلى أكثر من قـــرن، دون أن تخضـــع لأدنى معايـــير الصيانة، واذ تمثل هذه البنايـــات في ظاهرها تراثًا معماريـــا ذا قيمة، لكـــن في باطنها تكمن قنابل موقوتة، تتربص بسكانها وبالمارة على حدّ سواء.

واللافت أن عـــدّة انهيارات حصلت في السنوات الأخيرة كانت متوقعة من قبل الجـــيران أو البلديات، دون أن تتم الاســـتجابة الجدية للتحذيرات، مما يفتح الباب أمام مسؤوليات قانونية ودستورية تقع على عاتق الدولة.

قانون جوان 2024

أمام هذا الوضع، تدخل المشرّع ا من جديد عبر القانـــون الصادر في جوان 2024 المتعلـــق بالبنايـــات المتداعية للسقوط، والذي جاء ليسدّ الفراغات التـــي شـــابت النصوص الســـابقة، وليمنح الهياكل المحليـــة أدوات أكثر فاعلية للتصرف في هذه الحالات.

فقـــد نـــصّ القانـــون الجديد على توسيع صلاحيات البلديات وتمكينها من إصـــدار قرارات فوريـــة بالإخلاء أو الترميم أو الهـــدم دون الحاجة إلى ترخيص قضائي مسبق، متى توفرت تقارير فنية مثبتة لوجود خطر داهم.

كما أقـــرّ القانون الجديـــد بآليات تمويل استثنائية عبر صندوق خاص لصيانة المبانـــي المتداعية، مع تحميل المالكـــين أو الورثة المســـؤولية المالية لاحقًا، وفـــق شروط مضبوطة، حيث ســـعى النـــصّ القانونـــي الجديد إلى تجاوز عراقيل التنفيذ وربط المسؤولية بالإمكانية.

غير أن التطبيق العملي لهذا القانون يواجه عراقيل عديدة، حيث ان البلديات علاوة على انها تسير من كتاب عامون و ليس من قبل مجالس منتخبة فهي كثيرا ما تفتقـــر إلى الإمكانيات المالية أو الخـــبرات الفنية اللازمـــة لإجراء المعاينات الدقيقة أو تنفيذ الأشغال.

كما أن قرارات الهدم أو الإخلاء، رغم صدورها أحيانًا، تصطـــدم بممانعة الســـكان، أو تُقابل بتعطيل قضائي بدعوى التعدي عـــلى الملكية الخاصة.

وبهـــذا المعنى، فـــإن الصيغة الحالية للقانون تضـــع البلديـــات في موقف المتفرج العاجز أمام خطر داهم، وتثير تساؤلات حول مدى نجاعة النصوص دون آليات تنفيذ فعالة وفق العديد من المراقبين.

كما تظل المســـؤولية القانونية في حال حصول انهيار مسألة إشكالية في ملف البنايات المتداعية للسقوط عادة ما يتم تقاذفهـــا بين مختلف الاطراف ســـواء المالك الذي رفـــض الترميم او البلدية التي لم تتدخل.

وتبدو المعالجة الحقيقية لهذا الملف لا تقتـــصر على تعديـــل القوانين، بل تستوجب أيضًا بلورة سياسة عمرانية متكاملـــة، تشـــمل تحديـــث قواعد البيانات العقاريـــة، وإطلاق خرائط رقمية لحصر المخاطر، ودعم البلديات فنيا وماليا، وتبني مقاربة تشـــاركية بين الدولة والمجتمع المدني والمواطنين أنفسهم.

ومن المفيد في هذا السياق، استلهام تجارب مقارنةففي فرنسا مثلاً، تتيح للبلديـــات بموجب «قانـــون الصحة العامة» التدخل الفوري لهدم أي مبنى يشكّل خطرًا على السكان، وتُلزم المالك بتحمل التكاليف لاحقًا. أما في المغرب، فاعتمد منذ سنة 2016 قانونًا مشابهًا للقانون التونـــسي، لكن مع دعم مالي مخصص لترميم البنايـــات القديمة ضمن برامج التأهيل الحضري، حيث تظهر هـــذه التجـــارب أن نجاح أي منظومـــة قانونية في هذا المجال رهين بوجود موارد وآليات تنفيذ مرافقة.

إن معضلة البنايات المتداعية تتجاوز أن تكون مســـألة تقنيـــة أو عقارية صرفة، وانما هي مرآة لواقع عمراني مأزوم، ونظام قانوني ما زال يتلمّس طريقه نحو النجاعة، فالقانون، مهما بلغ من دقة، يظل عاجزًا إن لم يُســـند بإرادة تنفيذية حازمة، واستراتيجية شـــاملة تعترف بأن الحـــق في المدينة الآمنة هو حق دستوري لا يقلّ أهمية عن سائر الحقوق.

موسم الزراعات الكبرى

مؤشرات جيدة لموسم حبوب واعد

جلال العرفاوي

تعيش مزارع الحبوب فترة انتعاشة جيدة خاصة بعد تواصل نزول الأمطار خلال شهري مارس وأفريل مما ساهم في تحسن عملية الإنبات . وخلافا للسنوات الماضية والتي عرفت تقلصا كبيرا في كمية التساقطات المطرية فإن الموسم الحبوب لهذه السنة 2024 / 2025 يبدو واعدا مما يؤشر على صابة جيدة .

زيادة بـ 204 ألف هكتار

حسب أرقام وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بلغت المساحات المبذورة من الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2024 / 2025 مليون و173 هكتار مقابل 969 ألف هكتار خلال الموسم الفلاحي الماضي وهو ما يمثل زيادة بـ 204 ألف هكتار . وتتوزع هذه المساحات على ولايات الشمال بمجموع 856 ألف هكتار ثم ولايات الوسط والجنوب بـ 317 ألف هكتار . وقد ساهم انتظام نزول الأمطار ومنذ بداية الموسم الفلاحي والتي شملت حتى المناطق غير المعروفة بإنتاج الحبوب وخاصة مناطق الوسط الشرقي والجنوب في تشجيع الفلاحين على الاعتماد على الزراعات الكبرى.

تراجع المساحات المروية

تتوزع مساحات الحبوب حسب الأنواع إلى 606 ألف هكتار قمح صلب و40 ألف هكتار قمح لين و517 ألف هكتار شعير و10 آلاف هكتار « تريتيكال «. وبخلاف مساحات الحبوب البعلية فقد شهدت مساحات الحبوب المروية لهذا الموسم تراجعا بنحو 3 آلاف هكتار لتنحصر في حدود 80 ألف هكتار مقابل 83 ألف هكتار ، كما تمت المحافظة على نفس المساحات المبرمجة لزراعة الأعلاف الخريفية والمقدرة بـ 298 ألف هكتار منها 42.6 ألف هكتار أعلاف سقوية و769 هكتار أعلاف مروية بالمياه المستعملة المعالجة . وتتوزع هذه المساحات على 181.3 ألف هكتار من» القرط» و14 ألف هكتار من» السيلاج» و67 ألف هكتار من الأعلاف الخضراء 35.8 ألف هكتار من البذور العلفية .

تقديرات جيدة

مع اقترب موعد موسم الحصاد والذي ينطلق خلال شهر ماي الحالي بحصاد الأعلاف الخشنة تشير جميع المؤشرات إلى أن بلادنا ستعرف موسما واعدا في إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي الحالي، وذلك نتيجة للعوامل المناخية الجيدة التي عاشت مختلف المناطق ورغم أنه من السابق لأوانه تحديد حجم الصابة حاليا إلا أنه من المنتظر أن يكون محصول الموسم الحالي من الحبوب أفضل بكثير من العام الماضي وقد يتجاوز 14 مليون قنطار مقابل 7 مليون قنطار فقط خلال الموسم الماضي.

طاقة تجميعية بـ 7.63 مليون قنطار

حسب أرقام المرصد الوطني للفلاحة تبلغ الطاقة الجملية التقديرية لتجميع وتخزين الحبوب للقمح الصلب والقمح اللين والشعير بالنسبة إلى الموسم الحالي 2024 / 2025 حوالي 7.63 مليون قنطار، في حين تبلغ طاقات التجميع الإضافية 548 ألف قنطار وهي تتوزع بين ولايات باجة وسليانة وجندوبة وبنزرت والقيروان وزغوان ، وأكد المرصد أنّ قدرة التخزين الحالية لديوان الحبوب تبلغ 4.3 مليون قنطار إضافة إلى قدرات تخزين بـ 475 ألف قنطار.

إجراءات استباقية لتأمين الصابة

انطلقت منذ أكثر من شهر الاستعدادات اللوجستية والترتيبية للأطراف المتدخلة للوقوف على مدى جاهزيتها وقدرتها على تأمين مجمل العمليات والمراحل وتسخير الإمكانيات وتهيئة الظروف الملائمة والتأكد من جاهزية مراكز وخزانات التجميع ومخابر تعيير الحبوب وقد تم خلال مجلس وزاري مضيق إقرار جملة من الإجراءات لتمويل موسم تجميع الحبوب لصابة 2025 والتي من أهمها ضبط القائمة النهائية للمجمعين ومراكز التجميع بمناطق الإنتاج ووضع رقم أخضر على ذمة المتدخلين وبريد الكتروني خاص بمتابعة سير الموسم وإنجاز أيام تطبيقية ميدانية حول الخزن بالهواء الطلق وإحداث لجنة صلب ديوان الحبوب تنظر في مطالب شراءات المجمعين من الحبوب والترخيص للديوان بصفة استثنائية لتمويل شراءات الحبوب لموسم 2025 والتسريع بإصدار الأمر المتعلق بتحديد سعره وبكيفية دفع أثمانها ووزنها وإحالتها بالنسبة إلى موسم 2025 / 2026 قبل انطلاق موسم التجميع وتعزيز دور الشركة الوطنية للسكك الحديدية في منظومة الحبوب لتسهيل عملية نقل وإجلاء وتجميع الحبوب ورقمنة منظومة التجميع لمراقبة المخزون والتقليل من نسب الضياع.

إعادة هيكلة الديوان الوطني للحبوب

أمام تراجع مردودية مساحات الحبوب بسبب ضعف التساقطات المطرية خاصة وأن 95 % من مساحات الحبوب هي بعلية وفي ظل تواضع المخزونات العامة للسدود في وقت يتصاعد فيه الطلب الداخلي على الحبوب وأمام ارتفاع معدلات الاستهلاك خصصت وزارة الفلاحة والموارد المائية اعتمادات مالية للبحوث ذات العلاقة بقطاع الزراعات الكبرى والتركيز خاصة على المواضيع المتعلقة بالتغيرات المناخية والمحافظة على خصوبة التربة والحد من تملح التربة بالمناطق السقوية من خلال ضبط أنماط وتقنيات زراعية ملائمة لمختلف الوضعيات تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحسين الإنتاجية والضغط على كلفة الإنتاج والتوظيف الأمثل للموارد المائية والمساحات حسب الخارطة الفلاحية والتركيز على تكثيف زراعة الحبوب في المناطق الملائمة والمناطق السقوية وتعصير مراكز التجميع ومراجعة صيغ استغلالها وإرساء خارطة انتاج حبوب تتلاءم والمتغيرات المناخية والقدرات الوطنية على الإنتاج والتخزين، ورقمنة حلقة التجميع في إطار تعصير تقنيات خزن الحبوب بما يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب . إضافة إلى إعادة هيكلة الديوان الوطني للحبوب ليضطلع بدور الحوكمة الناجعة لقطاع الحبوب الاستراتيجي وتعصيره وضمان حسن سير عمليات تجميع الحبوب وتخزينها بما يكفل المحافظة على الإنتاج الوطني وجودة الحبوب ويمكن من إعادة تكوين المخزون الاحتياطي من الحبوب والتقليص من التوريد ويحقق الاكتفاء الذاتي ويؤمن السيادة الغذائية. علما وأن تونس تستورد سنويا حوالي 2.2 مليون طن من الحبوب خاصة القمح اللين المستخدم في صناعة الخبز في حين يقدر الاستهلاك الإجمالي للبلاد من الحبوب بحوالي 3.6 مليون طن.

لتطوير منظومة الفلاحة البيولوجية بزغوان

تخصيص اعتمادات بمليوني دينار

خصصت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان اعتمادا بقيمة مليوني دينار لتنمية الفلاحة البيولوجية في قطاعات تربية النحل والأغنام وزراعات الحبوب والزياتين والأشجار المثمرة والدواجن، وذلك ضمن مشروع التنمية والنهوض بالمنظومات الفلاحية المموّل من طرف البنك الإفريقي للتنمية. وسيوجّه التمويل لتكوين الفلاحين من طرف فنيي المركز الفني للفلاحة البيولوجية بشط مريم في ولاية سوسة، بمقتضى اتفاقية المبرمة مع مصالح مندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان واقتناء المعدات والتجهيزات اللازمة لكل قطاع. وأوضح رئيس الفلاحة البيولوجية بالمندوبية، ماهر ملاوحية، في تصريح له أنه تم تحديد 7 مناطق في ولاية زغوان لتنفيذ عناصر هذا المشروع وفقا لخصوصية كل منطقة، وهي جرادو وجلاص والزريبة العليا بمعتمدية الزريبة، والتباينية ووادي الغيران بزغوان وعين جرس بالناظور، وقرية المسين بصواف.

وأشار إلى أن مصالح المندوبية شرعت في بعث مجامع بيولوجية بمناطق التدخل للإحاطة بالفلاحين المعنيين بالمشروع وتأطيرهم، لافتا إلى أن المساحة الجملية للأراضي التي سيتم تخصيصها للغرض قدرت بحوالي 6548 هكتارا.

مع بداية اختبارات البكالوريا التجريبية:

العد التنازلي للبكالوريا ينطلق وسط آمال الأولياء وأماني المترشحين

ندى الغانمي

«نحن نستثمر في أبنائنا نريدهم أن يكونوا الأفضل تكوينا وتحصيلا للعلم» يقول كمال، أب لتلميذ باكالوريا ويواصل «ادخرت منذ بداية السنة مبلغا محترما خصيصا للدروس الخصوصية الخاصة بسفيان إبني، كما تعلمون ثمن الدروس الخصوصية باهضا كثيرا وعلى كل تلميذ مهما كانت شعبته علمية أو أدبية أن يأخذ دروسا على الأقل في ثلاث مواد، وهذا مكلف لكننا نوفره بكل حب وبكل أمل.

وتوافق منية، وهي ممرضة بمستشفى، رأي محدثنا كمال وتضيف «أجل كل العائلات تتوق لنجاحات أبنائها وتحديدا لنجاحاتهم الدراسية وخصيصا «فرحة الباك»، فهي فرحة لا تعوض برأيي، تمكنت إبنتاي من إجتياز المناظرة بنجاح في الماضي وهذه السنة تجتاز إبنتي الثالثة إختبارات الباكالوريا، تستعد هي ونستعد نحن معها ماديا ومعنويا».

وخلال هذه الأيام، تعايش العائلات التونسية إستعدادات أبنائها المرسمين بالسنة الرابعة ثانوي أو بالباكالوريا إمتحانات البكالوريا التجريبية والتي إنطلقت أمس الإثنين 5 ماي 2025.

ويجتاز 143 ألفًا و935 تلميذًا، انطلاقًا من يوم الاثنين 5 ماي 2025، امتحانات البكالوريا التجريبية أو ما يعرف بـ«البكالوريا البيضاء»، وفق معطيات إحصائية لوزارة التربية أوردتها وكالة تونس إفريقيا للأنباء. أما بالنسبة للاختبارات التطبيقية والشفاهية لامتحان البكالوريا دورة 2025، فستجرى من 15 إلى 26 ماي الحالي، حسب رزنامة وزارة التربية.

ولا تقتصر استعدادات العائلات التونسية على الأمور المادية فحسب بل هم يسعون إلى توفير كل أجواء الراحة لأبنائهم بتوفير غرف خاصة لهم ومرافقتهم في ساعات المراجعة والاتصال بأساتذتهم سواء أساتذة القسم أو أساتذة حصص الدروس الخصوصية.

وتعد الامتحانات الوطنية، ولاسيما البكالوريا، حدثاً سنوياً مهماً لدى الأسر التونسية التي تبدأ تحضيراتها لهذا الاستحقاق في وقت مبكر من العام الدراسي، من خلال دعم التلميذ المتقدّم لامتحانات الثانوية العامة بدروس التقوية والنصائح والمساندة النفسية، بالإضافة إلى الحرص على تغذية التلميذ جيداً خلال فترة المراجعة للامتحانات.

وتحظى المناظرة الوطنية باهتمام كبير لدى الأسر التونسية التي تكثف من استعداداتها منذ انطلاق الموسم الدراسي بتوفير الحاجيات لأبنائها ومتطلباتهم اللازمة، فضلا عن كون البكالوريا ترسّخت في تقاليد الأسر ونواميس حياتها.

ويفيد المتخصصون في البيداغوجيا أن الأسر التونسية تعتبر شهادة البكالوريا مفتاحا للنجاح والمستقبل وفتح آفاق مهنية، وبالتالي نجاح التلميذ يعني نجاح الأسرة في حدّ ذاتها مضيفين أن العائلات تنتشي بفرحة النجاح لأنها أوصلت ابنها إلى المرحلة الجامعية، والبكالوريا تحدد المستوى العلمي في السلم الاجتماعي. ويرون أن الأسر التونسية مرهقة حتى أكثر من الأبناء، لأن نجاح التلميذ يعني نجاح العائلة وفشله هو فشلها. ويرى علماء الاجتماع أن البكالوريا بمثابة «ظاهرة» سنوية تؤثث البيوت التونسية، حيث يستعد الأولياء لإنجاح الحدث منذ بداية السنة عبر التراتيب والتنظيمات وتوجيه أبنائهم، وقد أخذ الحدث بعدا تنافسيا بين الأسر لأهميته البالغة في المصعد الاجتماعي ويقول الباحثون في المجال البيداغوجي إنّ الأهمية التي تكتسبها الامتحانات الوطنية لدى العائلات سببها اعتبار التعليم رافعة اجتماعية، مشيراً إلى أن امتحانات الباكالوريا تعدّ المدخل الرئيسي لعالم العمل، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعائلات.

ويؤكدون، أنّ المعبر الأساسي لهذه الرافعة الاجتماعية هو اجتياز امتحانات الباكالوريا، ما يعطيها هذه القيمة. ويشيرون إلى أن عادات التونسيين وطقوسهم الخاصة بالامتحانات تعكس تعلقهم بالمسار التعليمي لأبنائهم، الأمر الذي يفسر ارتفاع عدد التلاميذ الذين يبلغون المرحلة النهائية الثانوية بالمقارنة مع أولئك الذين يتخرجون من مرحلة التعليم العالي. وكانت وزارة التّربية قد دعت العام الماضي ، إلى تشكيل لجان بيداغوجية جهوية تعمل على التّنسيق والإشراف العام على تنظيم ورشات عمل بالمؤسّسات التربوية من أجل دعم مجهودات الطلاب في هذه المرحلة التي تستوجب الإحاطة البيداغوجية والنفسية بهم، استعدادا لامتحان البكالوريا 2024. ومكّنت هذه الورشات، حسب بلاغ لوزارة التّربية، الطلاب المترشحين لاجتياز بكالوريا 2024 من التّدرب على كيفية التّعامل مع مواضيع الاختبارات الكتابية للبكالوريا سواء على مستوى استغلال الزّمن أو على مستوى المنهجية والاستئناس بطبيعة الأسئلة الخاصة بكلّ مادة وذلك بتناول المواضيع السابقة وبعض الموارد البيداغوجية التّي يعدها المدرسون بالتنسيق مع متفقدي المواد في الجهات. وتولت اللجان المعنية إعداد وثيقة على شكل كراس تمارين للدّعم والعلاج توفّر للتّلاميذ في صيغة ورقية أو رقمية حسب المتاح.

رزنامة بكالوريا 2025 في تونس

ويجتاز التلاميذ، إضافة إلى المترشحين بصفة فردية، الاختبارات الكتابية للدورة الرئيسية أيام 2 و3 و4 و9 و10 و11 جوان 2025، على أن يتمّ الإعلان عن نتائجها يوم الثلاثاء 24 جوان 2025.

أما المؤجلون إلى دورة المراقبة، فمن المقرر أن يجتازوا الاختبارات الكتابية لهذه الدورة أيام 30 جوان و1 و2 و3 جويلية 2025، على يتمّ التصريح بنتائج دورة المراقبة، والنتائج النهائية لبكالوريا 2025 في تونس يوم الأحد 13 جويلية 2025.

وتتواصل امتحانات البكالوريا البيضاء، التي تمثّل الفروض التأليفية للثلاثي الثالث بالنسبة لتلاميذ السنة الرابعة ثانوي بكالوريا، على امتداد أيام 5 و6 و7 و12 و13 و14 ماي 2025، وتجرى في نفس ظروف امتحانات البكالوريا الرسمية.

أما بالنسبة للاختبارات التطبيقية والشفاهية لامتحان البكالوريا دورة 2025، فستجرى من 15 إلى 26 ماي الحالي، حسب رزنامة وزارة التربية.

يذكر أن نحو 140490 تلميذًا شاركوا في اختبار آخر السنة في مادة التربية البدنية لامتحان بكالوريا 2025 «الباك سبور»، التي انطلقت بمختلف الولايات يوم 14 أفريل الفارط وتواصلت إلى حدود 26 من الشهر نفسه.

وتوزع عدد المترشحين لاختبار مادة التربية البدنية لامتحان البكالوريا «الباك سبور» إلى أكثر من 54 ألف تلميذ من الذكور وحوالي 86500 ألف تلميذة، أي ما يمثل 61.5% من المترشحين، وفق معطيات وزارة التربية، ويشار إلى أن نحو 3445 تلميذًا متحصلون على الإعفاء من اختبار التربية البدنية في تونس.

ويحتل الإمتحان الوطني مكانة هامة لدى الأسر التونسية التي تحرص على الإستعداد له منذ انطلاق السنة الدراسية، بتوفير الحاجيات الأساسية لأبنائها ومتطلباتهم اللازمة، فضلا عن كون البكالوريا في تونس تمثل مقياسا للنجاح وخطوة ضرورية للإنتقال من مستوى دراسي لاخر.

قفصة

الكشف عن عملية سرقة فضاء تجاري

تمكنت فرقة الشرطة العدلية بقفصة من الكشف عن منفذ عملية سرقة أحد الفضاءات التجارية المعروفة وسط المدينة

وقد دخل الفاعل إلى أجنحة المغازة عبر قنوات التهوئة مستعينًا بحبل للنزول إلى الطابق السفلي، وتمكّن من الاستيلاء على 24 هاتفًا جوالًا.

بعد القيام بالمعاينات الفنية اللازمة وتمشيط محيط الواقعة، تمكن أعوان الفرقة من تحديد هوية المشتبه فيه، بعد أن رصدته إحدى كاميرات المراقبة وهو بصدد شراء الحبل الذي استُخدم في تنفيذ الجريمة.

وعلى إثر ذلك، تمّت مداهمة منزله، أين عُثر على الهواتف المسروقة مخفية داخل أريكة. و تم استدعاء مدير المغازة للتثبّت من الهواتف واسترجاعها، في حين تحصن المشتبه به بالفرار ليتم إدراجه بالتفتيش.

نابل

حجز 45 قطعة مخدرات لدى مروج

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقتي الشرطة العدلية بنابل، وشرطة النجدة من القبض على أحد مروّجي المخدرات بجهة سيدي عاشور رغم محاولته التحصّن بالفرار حيث عمد إلى إخفاء 45 قطعة معدة للترويج من مخدّر القنب الهندي داخل صندوق بريد كما عُثر بحوزته على مبلغ مالي قدره 180 دينارا. وقد تم الإحتفاظ به بعد استشارة ممثل النيابة العمومية والأبحاث متواصلة.

تونس

مروّج أقراص مخدرة في قبضة الأمن

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بباردو من القبض على مروج أقراص مخدرة بجهة خزندار حيث تم حجز كمية منها بمنزله . وباستشارة ممثل النيابة العمومية أذن بالإحتفاظ به ومواصلة الأبحاث.

في الطريق السياره صفاقس ڤابس

وفاة شخصين في حادث مرور

جد حادث مرور اليم على مستوى محول الصخيرة صبيح ،تمثل في دخول شاحنه OM في دوريه ديوانه اثناء تفقدها وتفتيشها لشاحنة اخرى رابضة بالمكان مما أسفر عن وفاة عون ديوانة و سائق الشاحنه الخفيفة.

القصرين

الإحتفاظ بمتحيّل انتحل صفة مدير ديوان رئيسة الحكومة

أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين بالإحتفاظ بشخص تعلقت به تهم تحيّل وانتحال صفة، وذلك بعد أن عمد إلى زيارة عدد من الادارات الجهوية في ولاية القصرين وإيهام الموظفين بأنه مدير ديوان رئيسة الحكومة وقدم للجهة في مهمة تفقد لعدد من المؤسسات الإدارية.

وقد أذنت النيابة العمومية بالإحتفاظ بشخصين آخرين في نفس القضية بينهما السائق الشخصي للمشتبة به الأوّل .

وتفيد المعطيات المتوفرة انه تم كشف المتحيّل ا

من قبل أحد المسؤولين الجهويين الذي تفطّن إلى أنّ المشتبه به يدعي بأنّه كفيف وهو سليم، مما أثار شكوك المسؤول حوله ليتأكد بعد التثبت مع المصالح المعنية بأنّه غير مدرج بقائمة المكفوفين ويتم إعلام الوحدات الأمنية بشأنه.

منوبة

القبض على رجلين و امراة أوهموا ضحاياهم بإمكانيتهم في استخراج الكنوز

إثر تعرّض 4 متضررين إلى عملية تحيّل من قبل رجلان، أحدهم من جنسية دولة عربية، وإمرأة، بعد أن عمدوا إلى سلب المتضررين مبالغ مالية متفاوتة فاقت الـ 500 ألف دينار عبر إيهامهم عن إمكانيتهم استخراج الكنوز عن طريق السحر والشعوذة من أماكن مجهولة.

وبإيلاء الموضوع الأهمية اللاّزمة من قبل الوحدات الأمنية التابعة لفرق الشرطة العدلية أمكن التعريف بهوية المظنون فيهم والقبض عليهم توالي حيث عُثر بمنزل الشخص الأجنبي بجهة الزهروني على «معادن وأحجار مختلفة الألوان و تماثيل يشتبه في كونها أثرية و قطع بلورية شفافة ومساحيق وسوائل مجهولة و زواحف مجففة و صور نساء وثياب داخليةو قناع و حوالات وبطاقات بنكية. وباستشارة ممثل النيابة العمومية أذن بالإحتفاظ بهم والأبحاث متواصلة.

قفصة

القبض على مروج مخدر الكوكايين

اثر توفر معلومات لفرقة الشرطة العدلية بقفصة تفيد بتعمد شخص ترويج المواد المخدرة ، وهو من ذوي السوابق العدلية في مجال المخدرات . وبعد مراجعة النيابة العمومية قامت الوحدات الأمنية بتتبع ورصد تحركاته واعداد ونصب كمين محكم له فتم مداهمة محل سكناه و القبض عليه وبتفيش المحل تم حجز 16 كيسا صغيرا تحتوي على مادة الكوكايين و 1 ميزان الكتروني 5 هواتف جوالة مختلفة الانواع و مبلغ مالي مهم متأتي من عملية البيع و دراجة نارية يستغلها المعني في نقل وترويج المواد المخدرة، فتم اقتياده الى مقر الفرقة وبمراجعة النيابة العمومية بقفصة اذنت بالاحتفاظ به من اجل مسك و استهلاك وترويج مادة مخدرة.

سوسة

القبض على قاتل الشاب في أكودة

إثر تعمّد أحد المنحرفين وشخص آخر الإعتداء على شاب وشقيقه كانا على متن دراجة نارية بواسطة آلة حادة بعد رفضه إيصال المظنون فيه إلى وجهته ليدخل في مشادة كلامية تولّى على إثرها صاحب الدراجة النارية الاستنجاد بشقيقه، وقد استل المتهم سلاح أبيض واعتدى على الشقيقين بواسطته حيث تسبب الاعتداء في وفاة أحدهما ثم لاذ بالفرار.

بإيلاء الموضوع الأهمية اللاّزمة من قبل الوحدات الأمنية التابعة لفرق الشرطة العدلية بسوسة الشمالية والإرشاد والطريق العمومي و شرطة النجدة أمكن التعريف بهوية الفاعل الرئيسي، وهو محل 06 مناشير ، ومرافقه وبع جملة من التحريات تحول الاعوان إلى الأماكن التي يترددا عليها أين تم القبض على 5 أشخاص مشاركة في الجريمة وحجز 645 قرصا مخدرا نوع إيريكا وكمية من مخدّر الكوكايين.

بمزيد التحري في الموضوع وبالتنسيق مع مختلف الوحدات المختصة تمكنت الوحدات الأمنية التابعة للإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بإدارة الشرطة العدلية بعد جملة من التحريات الفنية والميدانية بالتنسيق مع الوحدات التابعة لمنطقة الأمن الوطني بسوسة الشمالية من التعرف بمكان تواجد المتهم الرئيسي الذي تحوّل إلى العاصمة على متن سيارة أجرة لواج والقبض عليه شخصين آخرين بمنزل أحد معارفه. وباستشارة ممثل النيابة العمومية أذن بالاحتفاظ بجميع الأطراف والأبحاث متواصلة.

تونس

حجز كوكايين لدى أحد مروّجي المخدرات

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بالمرسى من القبض على أحد مروجي المخدرات بالشريط السياحي بجهة قمرت وقد تحول الأعوان إلى منزل والدته بالمرسى ومحل سكناه حيث تم العثور على 20 لفافة من مخدر الكوكايين و كيس به مخدّر الماريخوانا ومبلغ مالي قدره 650 دينار.

باستشارة النيابة العمومية أذنت بالإحتفاظ به والأبحاث متواصلة.

سلمى رشيد لـ«24/24»:

فيلم «موال» سيكون تحديا جديدا لي كممثلة، ومتحمسة للعمل مع «نوردو»

أعلنت الفنانة المغربية سلمى رشيد مؤخرًا، عن مشاركتها في بطولة الفيلم السينمائي الجديد «موال»، والذي يُعد أول إنتاج سينمائي مشترك بين المغرب وتونس، في خطوة تعكس انفتاحًا فنيًا وثقافيًا بين البلدين. يُمثّل هذا العمل محطة مهمة في المسيرة الفنية لسلمى رشيد، التي وإن كانت قد خاضت تجارب تمثيلية سابقة، فإن مشاركتها في هذا الفيلم تشكل تحديًا جديدًا لها في عالم السينما.

ويجمع الفيلم بين النجمة المغربية والفنان التونسي نوردو، في تعاون فني هو الأول من نوعه بينهما، حيث سيتم تصوير مشاهد الفيلم في تونس، ما يضفي عليه طابعًا مشتركًا يعكس التنوع الثقافي للبلدين.

تجربة جديدة وتحدٍ تمثيلي

وفي تصريح خاص لـ«24/24»، عبّرت سلمى رشيد عن حماسها الكبير لهذه التجربة، قائلة: «دوري في فيلم «موال» يختلف كليًا عن شخصيتي الحقيقية، وهذا بالضبط ما جذبني إليه. أحب خوض تحديات جديدة، وأؤمن أن على الفنان أن يخرج من منطقة الراحة ليستكشف أبعادًا مختلفة في الأداء.»

وأضافت سلمى أنها ترى في التنوع والاختلاف فرصة للنمو الفني، مؤكدة أن هذا النوع من الأدوار يساعدها على التطور والتجدد كممثلة.

لقاء فني بين ثقافتين

وعن العمل إلى جانب الفنان التونسي نوردو، قالت «رشيد»:

«أنا متحمسة جدًا لهذا التعاون. التمثيل إلى جانب فنانين من ثقافات مختلفة يفتح آفاقًا جديدة ويتيح تبادل الخبرات والرؤى الفنية. هذا ما يجعل من «موال» تجربة فنية مميزة بالنسبة لي.»

خطوة مهمة في التعاون الثقافي العربي

وفي سياق حديثها، شددت الفنانة المغربية على أهمية التعاون الفني بين الدول العربية، ولا سيما بين المغرب وتونس، معتبرة أن هذا النوع من المشاريع يُسهم في تعزيز الروابط الثقافية والفنية، كما يساهم في إثراء السينما العربية.

وأضافت: «لطالما كان للتنوع الثقافي طابع مميز يثري أعمالنا الفنية، ويسعدني أن أكون جزءً من هذا المزيج الجميل الذي يجمع بين المغرب وتونس. مثل هذه المبادرات تفتح الباب أمام مزيد من التعاون العربي المشترك، سواء في السينما أو الموسيقى أو غيرها من المجالات الإبداعية.»

مشاريع فنية قادمة ومفاجآت مرتقبة

وعن خططها المستقبلية، كشفت سلمى رشيد أنها تعمل حاليًا على عدة مشاريع فنية جديدة، منها تعاونات مع فنانين عرب ومغاربة، مشيرة إلى أنها ستعلن عنها قريبًا.

وفي هذا السياق، قالت: «هناك مفاجآت قريبة أعمل عليها مع فنانين من الوطن العربي، وأنا متحمسة جدًا للكشف عنها.. أحرص دائمًا على تقديم أعمال متنوعة ترضي جمهوري وتعكس هويتي الفنية.»

الأغنية المغربية في أوج تألقها

و في ختام حديثها، أشادت سلمى رشيد بالتطور اللافت الذي تشهده الأغنية المغربية، معتبرة أنها باتت تحتل مكانة مرموقة في الساحة الفنية العربية.

وأضافت: «الأغنية المغربية في تطور مستمر، وأصبحت تحظى بإعجاب واسع بفضل اجتهاد الفنانين وتنوع الأنماط الموسيقية. ما يميزها هو عمق الإحساس والإبداع، وهذا ما يجعلها قادرة على فرض نفسها بقوة في المشهد العربي.»

ريم حمزة

مشاركة تونسية لافتة في مهرجان أسوان الدولي لأفلام المرأة

انطلقت، مؤخرا، فعاليات الدورة التاسعة من مهرجان أسوان الدولي لأفلام المرأة، بمشاركة 72 فيلمًا من 34 دولة عربية وأجنبية. وتعد هذه الدورة من المهرجان نقطة مضيئة في تاريخ السينما النسائية على مستوى العالم العربي، حيث تسلط الضوء على قضايا المرأة وتدعم المشاركة النسائية في صناعة السينما، فضلاً عن منح الفرصة لصناع الأفلام من دول الجنوب ليُظهروا تجاربهم الإنسانية والفنية. وفي كلمتها خلال حفل الافتتاح، أكّدت ميرفت التلاوي رئيسة مجلس أمناء المهرجان على «أهمية السينما في تغيير الوعي» وأشارت إلى أن هذه الفعالية تسعى إلى خلق منصة تعبيرية حرة عن قضايا النساء في جميع أنحاء العالم. كما أضافت: «لكن هناك فيلم يجب أن نتحدث عنه لأنه حاضر في ذهننا، وهو فيلم عن أطفال غزة ونسائها.. ومن هنا نُقدّم التحية إلى أهل غزة».

فلسطين المرأة والمقاومة

وفي إطار الاحتفاء بأفلام تُعنى بقضايا المرأة في سياقات مقاومة وصراع، تم تكريم النجمة السورية كندة علوش في حفل الافتتاح لما قدّمته من أدوار تعبيرية عن المرأة وقضاياها، سيما من خلال فيلمها الذي تناول القضية الفلسطينية «ولاد العم». وقدّمت علوش كلمة مؤثرة حيث تحدثت عن ارتباطها العميق بمصر، التي تقيم فيها منذ 15 عامًا، وعبّرت عن سعادتها بتكريمها في هذا المهرجان العريق. كما أشارت إلى المشاعر التي تنتابها كلما حضرت إلى أسوان.

ومن جهة أخرى، كرّم المهرجان أيضًا المخرجة الهولندية إليزابيث فرانيه التي قدّمت مجموعة من الأفلام الوثائقية التي تركز على قضايا المرأة وتستعرض معاناة النساء في مناطق نزاع وحروب. وأكدت فرانيه في كلمتها على قوة السينما كوسيلة للتغيير، حيث أكدت أن «السينما لغة عالمية قادرة على الوصول إلى القلوب وصناعة التغيير». كما رفعت الشال الفلسطيني تعبيرًا عن دعمها للمقاومة الفلسطينية. أما التكريم الأخير في حفل الافتتاح كان للنجمة المصرية لبلبة، التي عبّرت عن فخرها بتكريمها في دورة تحمل اسم «سيدة الغناء العربي أم كلثوم». وأشادت لبلبة بأسوان وأهاليها على الحفاوة التي لقيتها، مؤكدة أن دورها في 97 فيلمًا كان يهدف دائمًا إلى نقل رسالة مهمة للمجتمع.

دورة استثنائية تحت شعار أم كلثوم

تحمل الدورة التاسعة من مهرجان أسوان الدولي لأفلام المرأة اسم كوكب الشرق أم كلثوم، في الذكرى الخمسين لرحيلها، تكريمًا لمساهمتها العظيمة في الثقافة العربية والفن. وتتواصل فعاليات المهرجان إلى 7 ماي الجاري، حيث يشهد عرض مجموعة من الأفلام المهمة التي تتناول قضايا المرأة في جميع أنحاء العالم. تتميز هذه الدورة بالكثير من المفاجآت، مثل إطلاق مسابقة «أفلام الجنوب»، التي تهدف إلى تسليط الضوء على السينما من الدول النامية، بالإضافة إلى فعاليات متنوعة تقام في أماكن مفتوحة مثل مكتبة مصر العامة والحدائق العامة. كما تشمل الدورة تقديم عروض غنائية وموسيقية، مما يعكس التنوع الثقافي الذي يسعى المهرجان إلى تقديمه للجمهور.

حضور تونسي مميز

تواصل السينما التونسية حضورها القوي على الساحة السينمائية الدولية، حيث تشارك هذا العام في مهرجان أسوان الدولي بثلاثة أفلام مميزة تسلط الضوء على مواضيع إنسانية واجتماعية حساسة. في مسابقة الأفلام الطويلة، يشارك فيلم «سودان يا غالي»، وهو إنتاج مشترك بين تونس وفرنسا وقطر، الذي يعكس قصة اجتماعية عميقة حول التحديات التي تواجه المرأة في المجتمعات العربية. الفيلم يتمحور حول قضايا الفقر والظلم الاجتماعي، ويُعد إضافة مهمة في السينما العربية.

أما في مسابقة الأفلام القصيرة، فيُشارك فيلم «على الحافة» وفيلم «تهليلة»، وهما من إنتاج تونسي ويعرضان لأول مرة في المهرجان. يمثل كلا الفيلمين وجهًا من أوجه السينما التونسية الحديثة التي تتعامل مع قضايا المرأة من خلال سياقات اجتماعية وعاطفية تتراوح بين التحديات اليومية والرغبات الشخصية. وتُعتبر هذه المشاركة فرصة لتسليط الضوء على السينما التونسية التي تواصل إثبات حضورها في المهرجانات الدولية بفضل قدرتها على تناول مواضيع معقدة بأسلوب فني مبتكر.

إضافة إلى ذلك، يعكس الحضور التونسي في المهرجان قوة السينما كأداة تعبيرية عن التحولات الاجتماعية والثقافية في المنطقة. ومن خلال هذه الأعمال، يُظهر السينمائيون التونسيون قدرتهم على معالجة القضايا المعاصرة بطريقة فنية تثير الاهتمام وتفتح مجالًا للنقاش حول موضوعات مثل الحرية، العدالة، والمساواة.

أفلام دولية متنوعة في المنافسة

إلى جانب الحضور التونسي المميز، يتنافس في الدورة التاسعة من مهرجان أسوان 61 فيلمًا من 32 دولة حول العالم، مما يضمن تنوعًا ثقافيًا وفنيًا في المسابقات. من بين هذه الأفلام، يُعرض فيلم «ستأتي الأمطار خفيفة» من المملكة المتحدة في عرضه الأول في إفريقيا والشرق الأوسط، في حين يُعرض من المغرب فيلم «أرض الله»، ومن تركيا فيلم «حساء مرق الدجاج»، ومن السويد فيلم «خدمات»، ومن هولندا فيلم «لا خيول على المريخ». كما يُعرض فيلم «هي تبقى» من المكسيك، وفيلم «مع أطيب التحيات إي» من كندا، وغيرها من الأعمال التي تعكس قضايا المرأة من مختلف الثقافات والتجارب الإنسانية.

جديد المهرجان في هذه الدورة

يذكر أن مهرجان أسوان الدولي لأفلام المرأة في دورته التاسعة يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في طريقة عرض الأفلام وتوسيع قاعدة الجمهور. حيث تم إطلاق مسابقة «أفلام الجنوب» التي تهدف إلى دعم صناع السينما في الدول النامية وإتاحة الفرصة لعرض أعمالهم في أضخم المهرجانات السينمائية. هذا بالإضافة إلى تنظيم فعاليات في أماكن مفتوحة مثل الحدائق العامة ومكتبة مصر العامة، مما يعكس توجه المهرجان نحو إشراك أكبر عدد ممكن من الجمهور في الأنشطة الثقافية والفنية.

الفيلم التونسي «ميما» يشارك في مهرجان سينما الواقع بطنجة 2025

يُشارك الفيلم التونسي القصير «ميما»، للمخرجة الشابة درة صفر، في الدورة الرابعة من مهرجان سينما الواقع بطنجة، الذي يُقام في مدينة طنجة المغربية خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 24 ماي 2025. يُعد هذا المهرجان منصة هامة لعرض الأفلام التي تتناول قضايا الواقع والإنسانية، ويجمع مخرجين ومبدعين من مختلف أنحاء العالم.

و تدور أحداث «ميما» حول مخرجة تونسية تعود إلى مسقط رأسها لتصوير عمل سينمائي داخل منزلها العائلي القديم، الذي احتضن طفولتها. لكنها تُفاجأ بعرض المنزل للبيع، مما يُثير صراعًا داخليًا بين الحنين إلى الجذور والرغبة في الهروب مجددًا نحو الغربة. الفيلم، الذي أُنجز سنة 2024 ويمتد على مدة 16 دقيقة، يُقدّم معالجة إنسانية شديدة الخصوصية لقضايا الهوية و الانتماء.

و يُشارك «ميما» في مسابقة أفلام المدارس ضمن فعاليات المهرجان، إلى جانب خمسة أفلام أخرى لمخرجين ومخرجات من المغرب، مصر، والعراق. تُخصص هذه المسابقة للأفلام الطلابية، وتُعد فرصة هامة للمواهب الشابة لعرض أعمالهم والتفاعل مع جمهور متخصص.

يُعتبر مهرجان سينما الواقع بطنجة من أبرز التظاهرات السينمائية التي تُسلط الضوء على أفلام الواقع، ويُعقد سنويًا في مدينة طنجة. يهدف المهرجان إلى تعزيز الحوار الثقافي بين الدول العربية والأوروبية، ويُقدم برنامجًا متنوعًا يشمل عروض أفلام، ندوات، وورشات تكوينية لفائدة الشباب والطلبة المهتمين بالسينما.

و تُعد مشاركة فيلم «ميما» في مهرجان سينما الواقع بطنجة 2025 خطوة هامة في مسيرة المخرجة درة صفر، وتُسهم في تعزيز حضور السينما التونسية على الساحة العربية والدولية. من خلال هذا المهرجان، يُمكن للجمهور التعرّف على قضايا إنسانية معاصرة تُعالج بأسلوب فني رفيع، مما يُعزز من مكانة السينما كوسيلة للتعبير والتواصل بين الثقافات.

استهداف الاطقم الطبية في غزة
1400 شهيد بين اطباء ومسعفين .. تزيف لا يتوقف وجريمة عابرة للتاريخ

منذ السابع من أكتوبر الأول 2023، دخلت غزة فصلاً جديداً من فصول الإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» بدعم أمريكي غير محدود، ومع كل قصف، لم يكن المدنيون فقط هم الهدف، بل كانت المنظومة الصحية والطواقم الطبية في عين العاصفة، فاستُهدفت المستشفيات، وقُتل الأطباء والمسعفون، وزُج بالعشرات منهم في سجون الاحتلال، هذه ليست مجرد آثار جانبية لحرب، بل سياسة متعمدة لتفكيك مقومات الحياة في القطاع، ولجعل غزة غير قابلة للعيش.

في هذا السياق، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، في بيان رسمي عبر قناتها على تلغرام، أن أكثر من 1400 من الكوادر الطبية استُشهدوا نتيجة العدوان الإسرائيلي على القطاع منذ السابع من أكتوبر، ومن بين هؤلاء شهداء، أطباء، وممرضون، ومسعفون، وسائقو إسعاف، وعمال صيانة وأمن في المستشفيات، هؤلاء كانوا في مواقع عملهم، يؤدون واجبهم الإنساني، عندما طالهم القصف الإسرائيلي.

ليس الرقم مجرد إحصائية، بل شهادة دامغة على استهداف متعمد للقطاع الصحي، كل اسم من هذه الأسماء يمثل قصة تضحية، وعائلة مكلومة، ومريضاً كان ينتظر رعايتهم.

360 معتقلاً من القطاع الصحي: السجون بدل غرف العمليات

وإلى جانب القتل الميداني، لجأت قوات الاحتلال إلى اعتقال ما لا يقل عن 360 من العاملين في القطاع الصحي، هؤلاء اقتيدوا من داخل المستشفيات أو خلال تأديتهم مهامهم في تقديم الإسعافات الأولية للمصابين، دون أي تهمة مثبتة، ودون أي احترام للحصانة التي تكفلها القوانين الدولية للطواقم الطبية.

وتؤكد مؤسسات حقوقية أن العديد من هؤلاء الأطباء والممرضين تعرضوا للتعذيب، والحرمان من الزيارات، والمنع من التواصل مع محاميهم، في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

المستشفيات.. من أماكن للشفاء إلى أهداف عسكرية

لم تسلم المنشآت الصحية من القصف الإسرائيلي، بل كانت في طليعة الأهداف، فمنذ اليوم الأول للعدوان، بدأت «إسرائيل» حملة ممنهجة لتدمير البنية التحتية الصحية في القطاع، من أبرز هذه الهجمات:

الهجوم على مجمع الشفاء الطبي، وهو أكبر مستشفى في فلسطين، والذي تعرض لقصف مباشر واقتحام بري، وانتهى بإخراجه الكامل عن الخدمة.

استهداف مستشفى كمال عدوان شمال غزة، وهو المستشفى الرئيسي الذي كان يخدم آلاف المدنيين النازحين والجرحى.

تدمير مراكز الرعاية الأولية، ومرافق الإسعاف والطوارئ، ومخازن الأدوية، ما أدى إلى شلل تام في القدرة على الاستجابة الإنسانية.

وادعت حكومة الاحتلال الإسرائيلي أن بعض هذه المستشفيات تستخدم «لأغراض عسكرية»، دون تقديم أي دليل ملموس، وهو ما نفته مؤسسات دولية مثل منظمة الصحة العالمية وأطباء بلا حدود والصليب الأحمر.

الحصانة الطبية في القانون الدولي

يضمن القانون الدولي الإنساني، وتحديداً اتفاقيات جنيف، حماية كاملة للطواقم والمنشآت الطبية في مناطق النزاع، ويُعد استهدافها جريمة حرب، لكن «إسرائيل»، بدعم أمريكي سياسي وعسكري، تضرب بهذه القوانين عرض الحائط، ما يشكل تحدياً صريحاً للنظام القانوني الدولي.

وتعتبر منظمات حقوقية أن ما يجري في غزة تخطى مستوى جرائم الحرب إلى الإبادة الجماعية، حيث يترافق القتل المنهجي مع الحصار، والتجويع، والتدمير الشامل للبنية التحتية، ومن ضمنها القطاع الصحي.

مجاعة وقتل.. حصار مزدوج

يعيش أكثر من 1.5 مليون فلسطيني الآن بلا مأوى بعد أن دمرت «إسرائيل» بيوتهم، في الوقت ذاته، تمنع دخول المساعدات الإنسانية عبر المعابر، ما أدى إلى دخول القطاع في مرحلة المجاعة الفعلية، حسب تقارير أممية.

وفي ظل هذا الوضع، تصبح الطواقم الطبية خط الدفاع الأول في مواجهة الكارثة، لكنهم يفقدون حياتهم أو يُعتقلون، ما يزيد من تفاقم الأزمة الصحية ويجعل الجرحى والمرضى ضحايا مرتين: مرة بسبب القصف، وأخرى بسبب انعدام الرعاية.

التضامن الدولي مع الكوادر الطبية في غزة

في المغرب، خرج عشرات الأطباء والعاملين في القطاع الصحي في وقفة احتجاجية بمدينة أغادير، مطالبين بتوفير الحماية الدولية للطواقم الطبية في غزة، الوقفة نظمتها «التنسيقية المغربية لأطباء من أجل فلسطين»، وأكدت على أن ما يحدث في غزة هو انتهاك سافر لكل القيم الطبية والإنسانية.

هذا الحراك ليس معزولاً، بل يعكس غضباً واسعاً في صفوف الأطباء والنقابات الصحية في دول عدة، الذين يرون في استهداف زملائهم في غزة هجوماً على مهنة الطب بأكملها، وخرقاً لأخلاقياتها.

الشهادات الميدانية: روايات من قلب الجحيم

يروي طبيب فلسطيني نجا من مجزرة مستشفى الشفاء:

«كنا نستعد لاستقبال المصابين بعد قصف أحد الأحياء، وعندما وصلتنا أول دفعة من الجرحى، ضربت غارة قسم الطوارئ، استشهد زميلي أمامي، وأصيب طاقم التمريض كله، كنا نحاول إنقاذ المرضى، وأصبحنا نحن المصابون».

ما وراء الاستهداف: تفكيك مقومات الصمود

استهداف الكادر الطبي لا يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل يدخل ضمن رؤية استراتيجية إسرائيلية لتفكيك أي بنية قادرة على التماسك الاجتماعي والصمود في غزة، فالصحة والتعليم والبنية التحتية والقيادة المدنية كلها مستهدفة، في إطار مشروع لإعادة «صناعة غزة» على أسس جديدة، قد تتضمن التهجير الجماعي وإلغاء أي شكل من أشكال الحياة فيها.

دعوات للمساءلة.. هل من مجيب؟

رغم كل ما حدث، لا تزال الدعوات للمساءلة الدولية تصطدم بجدار الحصانة السياسية التي توفرها واشنطن لتل أبيب، فحتى الآن، لم تُفتح أي تحقيقات أممية ملزمة بحق الجرائم التي طالت الطواقم الطبية والمنشآت الصحية.

ويخشى مراقبون أن الإفلات من العقاب سيشجع «إسرائيل» على تكرار هذه الجرائم، ليس فقط في غزة، بل في أي مكان تشعر فيه أن التكلفة السياسية والقانونية معدومة.

في كل لحظة يُقتل فيها طبيب أو تُقصف فيها مستشفى في غزة، فإن ذلك طعنة في ضمير البشرية، ما يحدث ليس صراعاً عادياً، بل اختباراً للضمير العالمي ولجدية التزامه بالقوانين والقيم التي يدّعي الدفاع عنها.

الطواقم الطبية ليست مجرد «ضحايا»، بل شهود على الجريمة، وركيزة لبقاء الأمل في وسط الدمار، وإن كان واجبهم الإنساني يحتم عليهم البقاء إلى جانب الجرحى، فإن واجبنا الأخلاقي والإنساني هو أن نكون صوتهم، وأن نطالب بحمايتهم، ومحاسبة من يستهدفهم.

نفاد المخزون الغذائي ومخاطر انهيار انساني شامل

سلاح التجويع يفتك باهالي غزة

منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، تحوّلت سياسة الحصار الخانق إلى أداة عسكرية ممنهجة تُستخدم كوسيلة ضغط جماعية ضد أكثر من مليوني مدني فلسطيني يعيشون في ظروف إنسانية كارثية، ومع دخول الحرب شهرها السابع، تتضح ملامح خطة إسرائيلية تتجاوز أهدافها العسكرية نحو ضرب مقومات الحياة الأساسية عبر سياسة التجويع، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، ومبادئ حقوق الإنسان. في الأيام الأخيرة، أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أنه سلّم آخر ما تبقى لديه من مساعدات غذائية إلى المطابخ المجتمعية، التي كانت تُعد وجبات بسيطة للنازحين والسكان، وأكد البرنامج أن هذه الوجبات قد تنفد تمامًا خلال أيام، محذرًا من توقف شبه كامل لأنشطة الإغاثة الغذائية، ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة وفورية.

المساعدات الغذائية تحت الحصار

لأسابيع، كانت المطابخ المجتمعية - المدعومة من برنامج الأغذية العالمي - تُعد وجبات ساخنة تكاد تكون المورد الغذائي الوحيد لمئات الآلاف من الفلسطينيين، ومع ذلك، لم تكن هذه الوجبات كافية إلا لتلبية 25% فقط من الاحتياجات الغذائية اليومية لنصف السكان، في الوقت نفسه، أُغلق آخر 25 مخبزًا كان يدعمها البرنامج الدولي بسبب نفاد دقيق القمح ووقود الطهي، وهو مؤشر صادم على مستوى الانهيار في قطاع الأغذية. تزامنًا مع ذلك، انتهت تمامًا الطرود الغذائية التي توزعها وكالات الأمم المتحدة، والتي كانت تكفي الأسر الفلسطينية لمدة أسبوعين، ويأتي هذا في ظل توقف دخول أي شحنات إنسانية أو تجارية إلى القطاع منذ أكثر من سبعة أسابيع، نتيجة إغلاق جميع المعابر الحدودية، بما في ذلك معبر رفح، الذي كان منفذًا أساسيًا للمواد الغذائية والدوائية.

الأرقام تكشف حجم الكارثة

بلغت نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية داخل غزة 1400% مقارنة بفترة الهدنة السابقة، في وقت لم يعد فيه السكان يجدون السلع الأساسية مثل الخبز، الحليب، زيت الطهي، والأرز. الأسواق المحلية فارغة، والمزارع مدمّرة أو غير قادرة على الإنتاج، بسبب نقص المياه والأسمدة والوقود. في موازاة ذلك، تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن أكثر من 116 ألف طن متري من المساعدات الغذائية، وهي كمية تكفي لإطعام مليون شخص لمدة أربعة أشهر، ما زالت عالقة خارج غزة، بانتظار إعادة فتح المعابر، لكن «إسرائيل»، في تحدٍ للمجتمع الدولي، تواصل إغلاق الحدود وتمنع تدفق هذه المساعدات، ما يجعل من التجويع سياسة معلنة لا مجرد نتيجة جانبية للحرب.

الفئات الأكثر تضررًا

الوضع يزداد سوءًا بشكل خاص بالنسبة للفئات الضعيفة: الأطفال، النساء الحوامل والمرضعات، كبار السن، وذوي الأمراض المزمنة، سوء التغذية الحاد بدأ يظهر بشكل واضح على آلاف الأطفال، وسط تحذيرات من ارتفاع معدلات الوفاة نتيجة الجوع والأمراض المرتبطة به. في تقارير ميدانية، أفادت منظمات الإغاثة بأن الأمهات يعجزن عن إرضاع أطفالهن بسبب سوء تغذيتهن، وأن العديد من الأطفال لم يتلقوا طعامًا دافئًا منذ أسابيع، وفي ظل غياب الرعاية الطبية والمياه النظيفة، يصبح الجوع هنا تهديدًا متعدد الأبعاد، يضرب الغذاء والصحة معًا، ويفتح الباب أمام انهيار إنساني شامل.

سياسة التجويع كسلاح حربي

منذ اليوم الأول للحرب، لم يكن الحصار الغذائي مجرد نتيجة جانبية للصراع، بل أداة متعمّدة ضمن استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى ليّ ذراع المقاومة عبر تجويع السكان، فمع كل تصعيد، كانت «إسرائيل» تُغلق المعابر، وتمنع دخول الشاحنات، وتستهدف المزارع والمخابز ومخازن الغذاء، حتى الآبار الزراعية لم تسلم من القصف. يوم 18 مارس الماضي، وبعد أن خرقت «إسرائيل» وقف إطلاق النار، بدأت حملة عسكرية شرسة ترافقت مع تجديد الحصار الكامل على قطاع غزة، وبشكل منهجي، تم منع دخول أي شحنات غذائية، وسط صمت دولي مُخجل، وعجز المؤسسات الإنسانية عن تجاوز العراقيل الإسرائيلية. وقد حذّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مرارًا من هذه السياسات، مؤكدًا أنها تمثّل خرقًا للقانون الدولي، وخاصةً اتفاقيات جنيف التي تُجرّم استخدام «التجويع كسلاح حرب»، لكن «إسرائيل» تمضي قدمًا، مستفيدة من التواطؤ الغربي، والتغطية السياسية الأمريكية، والتقاعس العربي.

انهيار منظومة الأمن الغذائي

قبل الحرب، كانت غزة تعتمد بنسبة كبيرة على المساعدات الغذائية الدولية، في ظل الحصار الممتد منذ 17 عامًا، ومع اشتداد العدوان الحالي، تفككت كل المنظومات التي كانت تُبقي السكان على حافة البقاء، الحقول الزراعية صارت ساحات معارك، والمصايد البحرية مغلقة، والمخازن مستهدفة بالقصف.

برنامج الأغذية العالمي صرّح بأن «الأسواق والأنظمة الغذائية في غزة كانت هشّة أصلًا، واليوم وصلت إلى نقطة الانهيار الكامل»، ومن المتوقع، في حال استمرار إغلاق المعابر، أن يُواجه نصف سكان غزة خطر المجاعة الحقيقية خلال أسابيع، ولا سيما في شمال القطاع الذي يشهد أسوأ ظروف منذ بداية الحرب.

انتهاك للقانون الإنساني

وفقًا للقانون الدولي الإنساني، يُعدّ منع وصول المساعدات الإنسانية وعرقلة الإغاثة الغذائية جريمة حرب، وتنص اتفاقيات جنيف على ضرورة حماية المدنيين وتسهيل دخول الإمدادات الأساسية في أوقات النزاع، ومع ذلك، تستمر «إسرائيل» في تجاهل هذه القواعد، دون محاسبة أو عقوبات. وتشير منظمات حقوق الإنسان، مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، إلى أن ما يجري في غزة يمثل استخدامًا ممنهجًا للتجويع كسلاح حرب، وقد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية، لكن المجتمع الدولي ما زال يتعامل مع هذه التقارير ببرود، ما يرسّخ سياسة الإفلات من العقاب.

المأزق الأخلاقي والسياسي

الصمت الدولي حيال سياسة التجويع في غزة يكشف ازدواجية المعايير في تطبيق القوانين الإنسانية، في حين تتسابق الدول الغربية لإدانة أي خرق للقانون في مناطق أخرى من العالم، تغض الطرف عن جرائم «إسرائيل»، وتستمر في تزويدها بالسلاح والدعم الدبلوماسي. إن استمرار استخدام سلاح التجويع في غزة ليس فقط جريمة أخلاقية وقانونية، بل أيضًا دليل على فشل النظام الدولي في حماية المدنيين، ويطرح تساؤلات جوهرية عن جدوى القانون الإنساني إذا كانت القوى الكبرى تنتقي متى وأين تُطبّقه.

غزة على حافة المجاعة

ما لم يُتخذ تحرك دولي عاجل، فإن غزة ستواجه خلال أسابيع أزمة مجاعة غير مسبوقة، وما لم تُفتح المعابر فورًا وتُستأنف المساعدات الغذائية، فإن الكارثة ستتجاوز حدود القدرة على التدخل أو التدارك. على المجتمع الدولي أن يخرج من حالة الشلل، ويُلزم «إسرائيل» بوقف سياسة التجويع الجماعي، وفتح المعابر، والسماح بتدفق المساعدات، وفق ما تقتضيه المواثيق الدولية، فالأمن الغذائي ليس أداة تفاوض، ولا يجب أن يكون سلاحًا في أيدي الجيوش. غزة لا تحتاج مزيدًا من الإدانات الكلامية، بل إلى تحرك فوري وملموس يعيد إليها حقها في الحياة، وفي الغذاء، وفي الكرامة الإنسانية.

الهند وباكستان على شفا حرب جديدة

تشابكت مصالح قوى اقليمية ودولية فتأججت الاوضاع في بلدين لا قدرة لهما على دفع فاتورة نزاع مسلح

مع وقـــوع الحـــادث الإرهابي في منطقة كشـــمير الخاضعة للسيطرة الهندية، وادعاءات مسؤولي نيودلهي بضلوع الحكومة الباكستانية في هذه الواقعـــة، دوّت صفارات الإنذار مُنذرةً باندلاع حـــرب ضروس بـــين قوتين نوويتين بصـــورة غير مســـبوقة في الســـنوات الأخيرة، وقد اكد إسماعيل باقري، المحلل المختص في شؤون شبه القارة الهندية، حـــول دوافع الهجوم الإرهابي الأخير في كشـــمير، والعوامل المؤجِّجة لنار التوترات المســـتعرة بين الهند وباكستان. حيث أشار إلى تزامن الهجوم الإرهابي في كشمير مع أحداث أخرى، موضحاً أســـباب التوتر قائلاً: «وقع الهجـــوم الإرهابـــي في بهلغام بكشـــمير في لحظة بالغة الحساسية والدقـــة، إن تزامنه مع زيـــارة نائب الرئيس الأمريكي، جي دي فانس، إلى الهند وكذلك عشـــية الزيارة المرتقبة للرئيس ترامب نفســـه إلى هـــذا البلد للمشـــاركة في قمة «كواد»، لا يمكن بحال من الأحوال أن يُعزى إلى محض المصادفـــة أو يُعتبر حدثـــاً عرضياً، ولســـبر أغوار هذا الهجوم والوقوف على العوامل المؤثـــرة في تصعيد التوتر بين الهنـــد وباكســـتان، يتعين علينا التمعن في عدة نقـــاط جوهرية. أولاً، يجدر بنا استحضار التاريخ الممتد من التوترات المزمنة بين الهند وباكستان حول قضية كشـــمير، فهذه المنطقة المتنازع عليهـــا كانت على الدوام بؤرةً للصراع والاضطراب، وتنشـــط فيها جماعات شـــتى تسعى إما للاستقلال أو الانضمام إلى باكســـتان، ونشـــهد بين الفينة والأخرى هجمات دامية في هذه البقعة الملتهبة، حيث تتهم الهند عادةً باكســـتان بدعم هذه الجماعات وإيوائها، رغم نفي إسلام آباد المستمر لهذه الاتهامات.

ثانياً، توقيت هـــذا الهجوم ينطوي على دلالات عميقة، فزيارة مســـؤول أمريكي رفيع المســـتوى إلى الهند، في خضم التنافس الجيوسياسي الإقليمي المحموم ومســـاعي واشنطن الحثيثة لتعزيز العلاقات مـــع نيودلهي كثقل موازن في مواجهة بكين، تكتسي أهميةً اســـتثنائيةً، ويذهب بعض المحللين إلى أن الغاية من هـــذا الهجوم، قد تكون خلق مناخ مضطـــرب وبيئة مفعمة بالقلق والاضطراب في المنطقة لتحقيق مآرب محددة.

ثالثاً، ردود الفعـــل الأولية على هذا الهجوم تســـتوقف المتأمـــل، فالإدانة الواســـعة لهذا العمل مـــن قبل طيف واسع من القادة الدينيين والسياسيين في كشـــمير، حتى من الجماعات ذات التوجهـــات المناهضة للهند، تشـــير بوضـــوح إلى أن هذا الهجوم لا يحظى بتأييـــد شـــعبي محلي، ومـــع ذلك، للأسف، سارعت بعض وسائل الإعلام والجماعات الهندوســـية المتطرفة في الهند، إلى توجيـــه أصابع الاتهام نحو مسلمي كشـــمير والمطالبة بالانتقام، ما أجّج بشـــدة مناخاً معادياً للإسلام ولكشمير في الهند».

بصمات خارجية في الأزمة

وفي محور آخر مـــن حديثه، أماط باقـــري اللثـــام عـــن دور اللاعبين الخارجيـــين في هذه التوتـــرات قائلاً: «للأسف، تتجلى بصمات بعض القوى الدولية في هـــذه النزاعات بوضوح لا يخفى على ذي بصـــيرة، وكما ورد في التقارير، يرجّح كثيرون أن الغاية من مثل هذه الأعمال هي بث بذور الفتنة وجني ثمار المصالح الخاصة، ويمكن تفســـير زيارة نائب ترامب ومساعي الولايـــات المتحـــدة الدؤوبـــة لتعزيز العلاقات مع الهند في مواجهة الصين، ضمن هذا الإطار.

كذلك، فـــإن الإشـــارة إلى تعاطف مســـلمي كشـــمير مع أشـــقائهم الفلســـطينيين وإدانتهـــم الصارمة للجرائم الإسرائيليـــة في غزة، وتزامن ذلك مع هذا الهجوم الإرهابي الذي لقي فيه إسرائيلي حتفـــه أيضاً، قد يميط اللثام عن أبعاد أخرى لهذه التعقيدات المتشابكة، ويرجّح بعض المراقبين أن الغاية من هذا الهجوم قد تكون طمس هذا التعاطف، وإحـــداث شرخ عميق بين المســـلمين والمجتمعات الأخرى في أرجاء المنطقة».

الجذور التاريخية لأزمة كشمير

وعدّ هذا المحلل المختص في شـــؤون شـــبه القـــارة، الخلفيـــة التاريخية أساساً للنزاعات بين الهند وباكستان، مضيفاً: «تتشـــابك عوامل متعددة في تصعيـــد التوترات الأخـــيرة بين الهند وباكســـتان، أولاً، تظل قضية كشمير ذات التاريخ الضارب في أعماق الزمن، العامـــل الجذري للتوتـــر، وأي حدث في هـــذه المنطقة المضطربـــة، يمكن أن يتحـــول بسرعـــة الـــبرق إلى أزمة مستعصية بين البلدين، ثانياً، أفضت الاتهامـــات المتبادلة بـــين نيودلهي وإســـلام آباد بشـــأن دعم الجماعات الإرهابية، إلى خلق هوة ســـحيقة من انعدام الثقة، ما جعل مساعي خفض التوتـــر تواجه عقبـــات كأداء، ثالثاً، أوجد نشاط الجماعات المتطرفة على ضفتي الحدود وإذكاء المشاعر الدينية والقومية، مناخاً مســـموماً يقوّض أركان أي مصالحـــة أو تفاهم، رابعاً، يمكن لتدخـــل اللاعبـــين الخارجيين ومســـاعي القوى الدوليـــة لصياغة المعادلات الإقليميـــة وفق مصالحها، ســـواء أكان ذلـــك عن غـــير قصد أم بصورة متعمدة، أن يؤجّج لهيب هذه التوترات.

وأضاف: «النقطة الخامســـة التي تضع حكومتـــي البلدين تحت ضغط هائـــل لاتخـــاذ مواقف أكثر تشـــدداً وصرامـــةً، هـــي ردود فعل وســـائل الإعلام وتأجيج الرأي العام من خلالها وعبر منصـــات التواصل الاجتماعي»، سادســـاً، قد يُفسر تزامـــن الهجوم الإرهابي الأخير مع زيارة نائب الرئيس الأمريكي وعشـــية الزيـــارة المرتقبة للرئيس ترامب نفســـه إلى الهند، من قبل بعـــض الأطراف، كمؤشر دالّ على دعم أو تدخل خارجـــي، ما يزيد من حدة الريبة وانعدام الثقة، وثمة قضايا أخرى تلعب دوراً غير مباشر لكنه بالغ التأثير في مســـتوى التوترات بين الهند وباكستان، وهي كيفية تعامل البلدين مع طالبان أفغانستان.

طالبان وطالبان باكستان: لاعبان مؤثران في خارطة الأزمة

وأماط هذا الخبير في شـــؤون شبه القارة اللثام عـــن دور حركة طالبان باكســـتان (TTP) كمتغير وسيط في تعقيد المشهد المستقبلي للخلافات بين نيودلهي وإســـلام آباد، وهو بُعد قلما يطرق بابه المحللون في تناولاتهم.

وفي شرحه للتفاعـــلات المعقدة بين الهند وباكســـتان مع طالبان، شـــدّد باقري على هذه المسألة قائلاً: «عندما نتحـــدث عن كيفيـــة تعامـــل الهند وباكســـتان مع طالبان في أفغانستان كعامل يضيف طبقـــةً معقدةً أخرى لعلاقاتهما المتوترة أصـــلاً، فإن لذلك وجهين متباينين، من ناحية، تعاملت الهند بحذر شديد وبنهج براغماتي مع الحكومة الحالية في كابول بعد انهيار الحكومة التـــي كانت تحظى بدعمها في أفغانستان ووصول طالبان إلى سدة الحكم.

للهنـــد مصالح أمنيـــة واقتصادية جمة في أفغانســـتان، ولا ترغب في أن يتحول الفراغ الناجم عن الانســـحاب الأمريكـــي إلى ملاذ آمـــن للجماعات الإرهابية المناهضة لها، وتشير بعض التقاريـــر إلى أن نيودلهي أقامت حتى قنوات اتصال غير رسمية مع طالبان، وأكـــدت عـــلى ضرورة الحفاظ على أصولها البنيوية في الأراضي الأفغانية.

من ناحية أخرى، تربط باكســـتان علاقة شديدة التعقيد بحركة طالبان، في الواقع، تُعرف باكستان، سواء أكان ذلك بحق أم بغير حـــق، بأنها العراب

الذي صمّم وأنشأ طالبان، وكان أحد الدوافع الرئيسية وراء دعم باكستان لطالبان، هو كبح جماح النفوذ الهندي المتنامي في أفغانستان، ومع ذلك، ظلت العلاقات بين إسلام آباد وطالبان فاترةً ومشوبةً بالتوتر منذ استعادة الحركة زمام السلطة في كابول.

تتوجس باكستان خيفةً من أن تتحول الأراضي الأفغانية إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية المناوئة لها، وعلى رأسها حركة طالبان باكستان (TTP)، وتصاعدت وتيرة هجمات TTP داخل الأراضي الباكستانية، وبينما تتهم إسلام آباد طالبان أفغانستان بالتقاعس عن كبح جماح هذه الجماعة، فإنها تقر بدور جهاز المخابرات الهندي في رفد TTP بأسباب القوة والدعم.

وعليه، نشهد أن الهند وباكستان قد سلكتا دروباً متباينةً في التعامل مع طالبان أفغانستان، ما قد يذكي نار انعدام الثقة المستشرية بينهما، فإذا انخرطت الهند في تعامل أوثق مع طالبان، فقد تفسر باكستان هذه الخطوة على أنها مسعى من نيودلهي لتعزيز نفوذها في محيطها الجغرافي، ما قد يفضي إلى تأجيج أوار التوترات».

وتابع هذا المحلل والخبير بالشؤون الإقليمية حديثه عن دور حركة طالبان في إذكاء التوترات قائلاً: «تمثّل حركة طالبان باكستان (TTP) عاملاً بالغ الأهمية وشديد التعقيد في تحليل نسيج العلاقات الهندية الباكستانية.

TTP جماعة إرهابية عابرة للحدود تسعى لتحقيق مآربها داخل باكستان، لكن يُشاع أن لها ملاذات آمنة في الأراضي الأفغانية، رغم أن طالبان أفغانستان تنفي وجود عناصر TTP على أراضيها أو تقلل من شأن وجودهم. من منظور باكستان، تشكّل هجمات TTP تهديداً خطيراً يقوّض أركان أمنها القومي، وطلبت إسلام آباد مراراً وتكراراً من طالبان أفغانستان وضع حدٍّ لنشاط هذه الجماعة، لكن يبدو أن طالبان إما تفتقر إلى القدرة على ذلك، أو تنأى بنفسها عن هذا المسعى.

تم التوصل إلى اتفاق بين باكستان وطالبان لإبعاد عناصر TTP عن الشريط الحدودي الباكستاني، هذا الوضع المتشابك دفع باكستان إلى اتهام الهند بالدعم الخفي لـ TTP بغية زعزعة استقرارها، رغم أن الهند تنفي هذه الاتهامات جملة وتفصيلاً.

غير أن باكستان تصر على أنه لا يمكن بحال من الأحوال تجاهل الدور الهندي في تصاعد هجمات الجماعات الانفصالية البلوشية (BLA) وTTP في العامين المنصرمين، وما من شك في أن باكستان تملك من الوثائق والأدلة ما يدعم مزاعمها.

ورغم أن ما يُعرف بـ «مقاومة كشمير» (TRF)، وهي فرع منبثق عن جماعة «لشكر طيبة» الإرهابية، قد أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الذي استهدف السياح في منطقة «بهلغام» في كشمير الخاضعة للسيطرة الهندية، إلا أن ثمة جماعات أخرى منتشرة في أرجاء المنطقة تستلهم أيديولوجيةً متطرفةً مماثلةً، وبوسعها شنّ هجمات إرهابية مشابهة، وفي جميع الأحوال، من شأن هذه الهجمات الإرهابية أن تعكر صفو العلاقات الهندية الباكستانية، وتزيدها توتراً واضطراباً. وعليه، فإن TTP أو طالبان أو أي جماعة متطرفة أخرى كفاعل غير حكومي له أهدافه ومصالحه الخاصة، يمكن أن تُستغل كورقة ضغط ومتغير وسيط من قبل الهند وباكستان، تتهم الهند باكستان بدعم «لشكر طيبة» وأخواتها؛ وتتهم باكستان الهند بدعم TTP والانفصاليين البلوش، مع استمرار هذا النمط من العلاقات المضطربة، ستتصاعد وتيرة التوترات بين الهند وباكستان وتزداد حدةً، وفي آفاق هذه التوترات المتصاعدة، يتعين علينا أن نرصد بعين الخبير أي دور سيضطلع به اللاعبون الإقليميون والدوليون ذوو الثقل والتأثير».

آفاق الأزمة المستقبلية

وفي خاتمة حديثه، أماط باقري اللثام عن مستجدات الأزمة قائلاً: «أصدر ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند، أمراً يمنح الجيش الهندي «حرية التصرف» للرد على الهجوم الذي وقع الأسبوع المنصرم في كشمير. ويعزى إصدار مودي لهذا الأمر الخطير إلى جملة من الدوافع:

أولاً، أثار الهجوم في منطقة تنعم بحماية نسبية وتستقطب السياح، والذي أسفر عن خسائر بشرية فادحة، موجةً من المخاوف المتصاعدة بشأن الوضع الأمني في المنطقة، وتدعي الهند أن باكستان ما فتئت توفر الملاذ الآمن والدعم المالي للجماعات الإرهابية الناشطة في كشمير، والمشاعر العامة في الهند تميل بقوة نحو اتخاذ إجراء صارم وحاسم ضد ما تصفه بالإرهاب.

ثانياً، يروم مودي إظهار عزيمته الراسخة هذه المرة على التعامل بصورة جذرية مع منفذي الهجمات الإرهابية ورعاتهم، لذا، فإن تفويض الجيش بـ«حرية التصرف» يعكس الإصرار الشديد على مجابهة التهديدات، والحيلولة دون وقوع هجمات مستقبلية.

ثالثاً، وهذا هو الأمر الأكثر إثارةً للقلق والتوجس، ويتمثّل في تصميم سيناريوهات جديدة من قبل الهند وحتى الولايات المتحدة لإغراق باكستان في مزيد من العزلة، وفي هذا السياق، كثّفت الهند من تفاعلاتها وعلاقاتها مع حكومة طالبان في أفغانستان، ويزعم بعض شهود العيان أن مقاطع الفيديو المسربة من مسرح الحادث في بهلغام، لا تُظهر أي إجراءات رادعة لصدّ المهاجمين، إن تصاعد حدة التوتر وربما اندلاع نار الحرب بين الهند وباكستان، يصبّ نوعاً ما في مصلحة الولايات المتحدة ويضر بمنافسيها في شبه القارة، وستكون التداعيات السلبية لمثل هذا التطور الخطير وخيمةً أيضاً بالنسبة لإيران.

للأسف، في ظل المناخ المشحون بالتوتر الراهن والتاريخ الحافل بالصراعات، يستعصي على المرء استشراف مستقبل العلاقات بين البلدين، هناك احتمال بأن يتصاعد ضغط الحكومة الهندية على مسلمي كشمير وتوجيه سهام الاتهام إلى باكستان بدعم الإرهاب، وكما أسلفنا، فقد دفعت حوادث مماثلة في الماضي البلدين إلى حافة الهاوية وشفا الحرب، ومع ذلك هنالك أمل أن يتجنب الطرفان بحكمة وضبط للنفس مزيداً من التصعيد الخطير، وأن يسلكا طرق الدبلوماسية لحل خلافاتهما المستعصية، بيد أنه في ظل مصالح بعض اللاعبين الإقليميين والدوليين في استدامة حالة عدم الاستقرار، فإن الطريق محفوف بالمخاطر وشديد الوعورة.

بعد مقتل مصل داخل مسجد

فرنسا لا تبالي بحياة المسلمين

محمد بن محمود

اعتقلت الشرطة الإيطالية شابا فرنسيا هرب لأراضيها بعد أن ارتكب جريمة قتل ضد الشاب المسلم أبو بكر داخل أحد المساجد، حيث أثارت الجريمة التساؤلات حول الاعتداءات التي ترتكب ضد المسلمين في فرنسا. وتلقى وزير الداخلية برنو روتايو انتقادات بسبب تخلفه عن حضور مسيرة تندد بالجريمة، واستنكر بعض السياسيين سياسته بالكيل بمكيالين والتعاطف مع ديانات أخرى دون الإسلام.

فلماذا لم يتم تصنيف هذه الجريمة كعمل إرهابي؟ وهل يمكن أن تكون جريمة اغتيال أبو بكر بداية لاعتراف الحكومة الفرنسية بظاهرة « الإسلاموفوبيا «؟

ومن جهته تتبع موقع ميديا بارت التسلسل الزمني لمأساة اغتيال الشاب المالي المسلم أبو بكر سيسيه أثناء صلاته في مسجد لا غراند كومب في فرنسا، التي قلل من شأنها في البداية، محاولا تفسير الجمود المؤسسي الذي يكافح السياسيون لتبريره.

وفي تقرير مطول بقلم سيسيل هوتفوي وديفيد بيروتين، يقول جبريل سيسيه، عم الضحية أبو بكر سيسيه، الثلاثاء الماضي في تعليق في الجمعية الوطنية : نحن حزينون وغاضبون في الوقت نفسه.

وكانت ممثلة الحزب الأخضر سابرينا سيبايحي قد دعت عم الضحية وأفرادا من عائلته. وأكد الموقع أن رئيس الجمعية الوطنية رفض أثناء وجود أفراد من أسرة الضحية، السماح بالوقوف دقيقة صمت حدادا على فقيدهم الذي قتل بوحشية، قبل أن يغير رأيه أخيرا.

وأعرب جبريل عن غضبه خاصة من التغطية الإعلامية وتأخر وصول الزعماء السياسيين، كما عبرت مامس يافا -ممثلة تنسيق المسؤولين الفرنسيين المنتخبين من أصل مالي- عن أسفها لعدم رغبة أي مسؤول رسمي حتى الآن في لقاء العائلة، وقالت كانت ترغب في أن يأتي إليها كبير ضباط الشرطة في فرنسا، لكنه لم يفعل.

وذكر ميديا بارت بأن الجريمة وقعت عندما هاجم أوليفييه هـ، وهو فرنسي من أصل بوسني، أبوبكر سيسيه وقتله، بحوالي 50 طعنة في قاعة الصلاة بمسجد خديجة في لا غراند كومب بمنطقة غارد، وصوّر المشهد بواسطة كاميرات المراقبة الموجودة في المكان.ومضت أيام قبل أن يزور ممثل الحكومة لأول مرة مسجد لا غراند كومب حيث قتل أبو بكر سيسيه (22 عاما) بوحشية، ولم يقم محافظ منطقة غار بزيارة المسجد برفقة رئيس بلدية لا غراند كومب إلا يوم الثلاثاء 29 أفريل الماضي.

فشل وسائل الإعلام

بعد ساعات قليلة من اكتشاف الجثة، تحدث المدعي العام في أليس، عبد الكريم غريني لوكالة الصحافة الفرنسية عن عمل لا يزال دافعه غير محدد، وقال كان رجلان بمفردهما داخل المسجد يصليان وطعن أحدهما الآخر عشرات المرات وتركه يموت ولاذ بالفرار. وجاء عنوان الوكالة مصل يتعرض للطعن حتى الموت على يد مصل آخر في مسجد في غارد، وكأن الأمر شجار بين رجلين في مكان للعبادة.والأدهى أن المستشار الإقليمي السابق لحزب أقصى اليمين التجمع الوطني كريستيان ليشيفالييه كتب أن عبد الكريم غريني قتل مصليا آخر بسكين وسط مسجد، مما أدى إلى الخلط بين اسم المدعي العام مع اسم المشتبه به المحتمل.

ولكن مواطنا مسلما من المنطقة يقول: تعرفنا على هوية المهاجم. منذ البداية علم مسؤولو المسجد أنه ليس من المصلين، وأوضحوا ذلك صراحة.

وأعرب مروان، من سكان لا غراند كومب، عن غضبه الشديد من: وسائل الإعلام التي روجت للأكاذيب، كما ألقى باللوم على ممثل النيابة العامة في أليس الذي كان ينبغي أن يفهم من خلال مشاهدة صور كاميرات المراقبة أن القاتل شخص لا علاقة له بالمسجد على الإطلاق.

وأشار موقع «ميديا بارت» إلى أن وكالة الصحافة الفرنسية والمدعي العام اللذين التقت بهما، حاول كل منهما إلقاء المسؤولية على الآخر بشأن الخبر الكاذب عن قتل مصل لآخر، وتعللا بأن الأمر لم يكن واضحا في تلك اللحظة المبكرة، ولكن العرض الخاطئ للقضية حدد لهجة وسائل الإعلام وشجع نوعا من الجمود.وقد ظهر الضحية أبوبكر سيسيه في مقطع فيديو صورته كاميرا المسجد وهو يعلم المشتبه به الحركات التي يجب القيام بها أثناء الصلاة، وبدا الرجل الآخر مثل الطالب الصغير الذي يتبع معلمه، ويومئ برأسه بالموافقة، وعلق مروان بأن جميع الدوائر الحكومية كانت على علم بعد ظهر يوم الجمعة، بأن القاتل ليس من المصلين، ولكن تصحيح المعلومات الخاطئة تم ببطء شديد.

ورغم التصحيح وردت أخطاء حول عمر الضحية، وتضاعفت المعلومات غير الدقيقة، ولم تكشف صحيفة لو باريزيان عن التصريحات المعادية للإسلام التي أدلى بها المهاجم إلا صباح السبت، وقد اكتشفت أجهزة التحقيق الفيديو المنشور على منصة ديسكورد، الذي يظهر فيه القاتل وهو في المسجد بعد الاعتداء وهو يقول أنا من فعلها، وأضاف سيقولون إنني قاتل متسلسل، وأساء إلى الذات الإلهية بكلمات بذيئة.

الجمود السياسي

و الماضي علق وزير العدل الفرنسي جيرالد درامانان على منصة «إكس» بالقول: إن الاغتيال الحقير الذي وقع في مسجد بمنطقة غارد يؤلم قلوب جميع المؤمنين، جميع المسلمين في فرنسا، وبعده علق رئيس الوزراء فرانسوا بايرو أيضا قائلا: نحن مع ذوي الضحية ومع المؤمنين المصدومين.

ورغم أن وزير الداخلية برونو ريتايو تحدث بعد الجريمة البشعة عن رجل قتل بوحشية في مسجد غراند كومب، فإنه لم يغير جدوله ولم يذهب إلى هناك، إلا بعد يومين من الحادثة وبعد انتقادات كبيرة له . وفي أعقاب وفاة طالبة في نانت ، ذهب ريتايو على الفور إلى المدرسة مع وزيرة التعليم إليزابيث بورن، ولكنه مساء يوم الجريمة، فضل أن يتولى دوره كمرشح لرئاسة حزب الجمهوريين، ولم يتصل بممثلي المسجد ولا بعائلة الضحية، ولم يتوجه إلى المنطقة إلا بعد يومين، واقتصر على منطقة غار في رحلته القصيرة.

وتعرض ريتايو لانتقادات شديدة، وقال زميله في حزب الخضر كزافييه بيرتراند: إن وزير الداخلية هو أيضا وزير الشؤون الدينية، وكان علينا التحرك على الفور أمام هذا الهجوم الإرهابي المعادي للإسلام، أين كان الوزير المسؤول عن حماية جميع مواطنينا، بغض النظر عن ديانتهم؟. وقارن ميديا بارت بين تحرك رئيس الوزراء وقتها غابريال اتال ووزير الداخلية وقتها جيرالد دارمانان السريع، عندما استهدف كنيس لا غراند موت بمحاولة إحراق متعمد في اوت 2024، وعدم حضور وزير الداخلية كريستوف كاستانير عام 2019، عندما أصيب المصلون في مسجد بايون بجروح خطيرة وأضرمت النيران في باب مسجدهم، وقال حينها شاب أمام المسجد: عندما يستهدف المسلمون لا يتحرك الكثير من الناس.

وتحدث الوزير للصحافة لمدة 4 دقائق، لكنه رفض الإجابة على أسئلة الصحفيين، وعلى عكس كل التوقعات عاد إلى باريس، مع أن أجهزة الأمن المحلية أوعزت له أن يذهب على الأقل إلى المسجد بعد المسيرة الصامتة، ولكنه رفض، كما اختار عمدة المدينة الشيوعي لورانس بالديت عدم الحضور أيضا، ولكنه أقر بخطئه في ذلك.

وبدل الذهاب إلى المسجد -حسب الصحيفة- طلبت المحافظة من رئيس مسجد لا غراند كومب سليم التوازي أن يحضر لديها، ولكنه رفض وقال إنه عليهم المشاركة في المسيرة الصامتة، وإن من يرغب في تقديم التعازي عليه الحضور.

ونفى الوزير ريتايو أي ردود فعل متباينة وأي ازدراء لأسرة أبو بكر سيسيه أو المجتمع المسلم، وقال إنه أخذ الأمر على محمل الجد، واستخدم وسائل قوية للغاية للعثور على المشتبه به الذي سلم نفسه للشرطة الإيطالية بعد ذلك، كما طلب منذ الجمعة تعزيز الإجراءات الأمنية حول أماكن العبادة في منطقة غار.وقد نددت المحامية سارة بنفليكي بالهجوم وقالت إن عدم إخطار هيئة مكافحة الإرهاب ليس أمرا طبيعيا، كما وصف العديد من المسؤولين المنتخبين من اليسار هذا الهجوم بأنه هجوم إرهابي.

ولكن مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب قال لميديا بارت إن أي جريمة عنصرية أو جريمة ترتكب باسم التمييز على أساس الدين لا تندرج بالضرورة ضمن اختصاصه، وأوضح أن الأدلة المتاحة حتى الآن لا تدل على أن هذه الجريمة جزء من مشروع يهدف إلى الترهيب أو نشر الرعب.

بسالة مقاتلي المقاومة واخلاقهم في التعامل مع الاسرى الاسرائيليين

مفارقة كاشفة بين الانسانية الفلسطينية والوحشية الصهيونية

منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023، أظهرت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس بسالة غير مسبوقة في الميدان، مقرونة بأخلاق عالية في معاملة الأسرى الإسرائيليين الذين وقعوا في يدها خلال العمليات الأولى للهجوم المفاجئ، هذه الأخلاق، التي تجلّت في عدة مشاهد ووقائع موثّقة، تعاكس تمامًا السلوك الإسرائيلي تجاه الأسرى والمدنيين الفلسطينيين، وتكشف عن التناقض الجذري بين مشروع مقاومة يسعى للحرية واحتلال غارق في العنصرية والانتقام.

أسرى في يد المقاومة: الحماية بدل الانتقام

منذ الساعات الأولى لعملية «طوفان الأقصى»، نشرت القسام عدة تسجيلات مصورة تظهر فيها كيفية تعامل المقاتلين الفلسطينيين مع الأسرى الإسرائيليين – عسكريين ومدنيين – حيث وفّروا لهم الغذاء والماء والرعاية الطبية، وحرصوا على تهدئتهم في ظل القصف الإسرائيلي الذي لم يتوقف حتى عن مهاجمة الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأسرى، ما شكّل تهديدًا مباشرًا لحياتهم. وفي مشاهد لا يمكن إنكار دلالتها الأخلاقية، ظهر مقاتلو القسام وهم يربتون على أكتاف أطفال إسرائيليين، يهدّئونهم، ويطعمونهم، في وقت كانت الطائرات الإسرائيلية تمطر غزة بالصواريخ وتحصد أرواح الأطفال الفلسطينيين بلا تمييز، وفي كل هذه المشاهد، لم يُرَ أي سلوك انتقامي أو إذلالي تجاه الأسرى، بل كان التعامل في إطار أخلاقي منضبط مستند إلى تعليمات دينية وإنسانية، بما في ذلك وصايا قيادة حماس بالتعامل مع الأسرى وفق الشريعة الإسلامية التي تضمن حقوق الأسير وكرامته.

القسام تنقذ أسرى من تحت الأنقاض: بطولة تتجاوز حدود المعركة

في مشهد غير مسبوق في تاريخ الصراعات الحديثة، نشرت كتائب القسام مؤخرًا وتحديدا في شهر أفريل الماضي مقاطع فيديو لعملية إنقاذ بطولية نفذها مقاتلوها داخل الأنفاق، حيث قاموا بانتشال عدد من الأسرى الإسرائيليين الذين كانوا تحت الأنقاض بعد تعرّض النفق الذي يُحتجزون فيه لقصف مباشر من قبل طائرات الاحتلال. وفي تلك المقاطع، ظهر المقاتلون وهم يخاطرون بحياتهم في منطقة معرّضة للانهيار والقصف، يحملون الأسرى المصابين، ويقومون بإسعافهم ميدانيًا، أحدهم يُسمع وهو يقول بالعبرية: «لن نتركك»، وهو يخاطب أسيرًا مضرجًا بالدماء، هذه اللحظة وحدها تلخص روح المقاومة الفلسطينية: إنسانية في مواجهة وحشية، وخلق سامٍ يقف على النقيض الكامل من رواية الاحتلال التي تصوّر المقاومة ككيان إرهابي. هذه العملية، التي وثّقتها القسام وأكدتها لاحقًا تقارير إعلامية عبرية بشكل غير مباشر، أثارت موجة من الإعجاب بين ناشطين دوليين وحقوقيين، ودفعت بالبعض إلى إعادة النظر في الخطاب المهيمن الذي شيطن المقاومة الفلسطينية طوال عقود، متجاهلًا الفظائع الإسرائيلية اليومية.

مقارنة صارخة: من يلتزم بأخلاق الحرب؟

ما يُثير الانتباه هو الفارق الهائل بين سلوك مقاتلي حماس تجاه الأسرى، وبين ما تفعله «إسرائيل» بالأسرى الفلسطينيين في سجونها أو حتى بالمواطنين المدنيين خلال الحروب، فبينما أنقذت القسام حياة أسرى إسرائيليين رغم الخطر، تواصل «إسرائيل» تعذيب آلاف الأسرى الفلسطينيين، وحرمانهم من العلاج، وترك بعضهم يموتون بالإهمال الطبي أو تحت التعذيب. بل إن الاحتلال، ومنذ بدء عدوانه على غزة، ارتكب مذبحة موثقة بحق الأسرى الفلسطينيين الذين أُسروا خلال الاجتياحات البرية، حيث نُشرت مشاهد لأسرى مقيّدي الأيدي والأرجل، عراة تحت الشمس، يتعرضون للإهانة والضرب، وسط تعتيم إعلامي وتواطؤ دولي مخزٍ. المنظمات الحقوقية، من بينها «هيومن رايتس ووتش» و«أمنستي»، وثّقت هذه الانتهاكات، مشيرة إلى أن ما تقوم به «إسرائيل» بحق الأسرى الفلسطينيين يُعد انتهاكًا صريحًا لاتفاقيات جنيف، وفي المقابل، لم تُسجّل أي منظمة مستقلة حالة تعذيب واحدة لأسرى إسرائيليين في غزة، رغم ظروف الحرب والحصار والتجويع الذي فرضته «إسرائيل» على السكان والمقاتلين معًا.

المقاومة فعل حضاري وليس همجياً

يريد الإعلام الغربي أن يصوّر مقاومة حماس على أنها رديف للهمجية، متجاهلًا السياق الاستعماري للصراع، ومتغافلًا عن الفارق في المعايير الأخلاقية، لكن ما تقوم به كتائب القسام – من حماية للأسرى، ورعاية للمصابين منهم، واحترام لحقوقهم – يعكس مستوى رفيعًا من الانضباط والالتزام الأخلاقي، ليس هذا سلوك «ميليشيا»، بل هو سلوك جيش مقاوم يمتلك عقيدة وتاريخًا وقيمًا. لقد حرصت حماس منذ نشأتها على التمييز بين أهدافها العسكرية والمدنية، وبين معاملة العدو في ميدان القتال وبين معاملته كأسير له حقوق مصونة، هذه الأخلاق لم تأتِ من فراغ، بل من ثقافة قرآنية تَعتبر الإحسان إلى الأسير من علامات التقوى.

الدعاية الصهيونية تنهار أمام الحقيقة

خلال الأشهر الماضية، بذل الاحتلال جهدًا ضخمًا لتصوير الأسرى الإسرائيليين وكأنهم يتعرضون للتنكيل في غزة، لكن غياب أي دليل مصور، مقابل عشرات المشاهد التي توثق عكس ذلك، قوّض هذه الرواية، بل إن بعض عائلات الأسرى الإسرائيليين نفسها بدأت تتحدث – بشكل غير مباشر – عن قلقها الأكبر من قصف الجيش الإسرائيلي لمواقع يحتجز فيها أبناؤهم، وليس من معاملة المقاومة. في هذا السياق، أصبح السؤال الحقيقي: من يحمي الأسرى حقًا؟ من يحترم قوانين الحرب؟ وهل لا يزال من الممكن تصديق الرواية الإسرائيلية عن «الإنسانية» في ظل تواتر الأدلة المصورة عن جرائم الإعدام الميداني، والإبادة الجماعية في غزة، والتجويع، واستهداف المستشفيات، واغتيال الطواقم الطبية والإغاثية؟

مقاومة تُربك السردية وتُعيد تعريف البطولة

في كل حرب هناك ميدانان: ميدان السلاح وميدان القيم، وقد أثبتت المقاومة الفلسطينية في هذه الحرب أنها لا تكتفي بإرباك العدو في الميدان العسكري، بل تهزمه أيضًا في ميدان الأخلاق، إن إنقاذ الأسرى الإسرائيليين من تحت الأنقاض، وسط القصف الإسرائيلي، يقدّم صورة ناصعة لمقاتل فلسطيني يقاتل من أجل الكرامة، لا من أجل الانتقام. وفي مواجهة احتلال يعامل البشر كأرقام وأعداء محتملين، تثبت المقاومة أنها تقاتل بوعي وقيم، وأنها – رغم الفقر والدمار والحصار – أكثر التزامًا بالإنسانية من عدوٍ يملك أحدث الأسلحة وأبشع السجلات. وهكذا، وبينما يستمر العالم في صمته المخزي، يستمر مقاتلو القسام في كتابة معادلة جديدة للبطولة: بطولة لا تقوم فقط على الصمود في الأنفاق، بل على الإنقاذ من تحتها.

سوريون يحذرون من استغلال الطائفة الدرزية

المحتمي بالصهاينة كالمستجير من الرمضاء بالنار

محمد بن محمود

شهدت الساحة السورية جدلاً واسعاً على منصات التواصل الاجتماعي، على خلفية الأحداث التي اندلعت في منطقتي أشرفية صحنايا ومدينة جرمانا بريف دمشق، وهما منطقتان تقطنهما الطائفة الدرزية. وجاءت هذه التطورات عقب هجوم شنّه مسلحون على عناصر من الأمن السوري، ما دفع الحكومة السورية إلى التدخل في أشرفية صحنايا بهدف بسط السيطرة على المنطقة ونزع السلاح من أيدي المجموعات المسلحة. غير أن تطورات لاحقة ربطت الأحداث بتدخل للطيران الإسرائيلي، بحسب مقاطع فيديو تم تداولها على منصات التواصل، وتُظهر تأييد الزعيم الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل، الشيخ موفق طريف، لهذا التدخل.

وأثارت مواقف الشيخ طريف والشيخ حكمت الهجري موجة انتقادات على منصات التواصل، حيث اعتبر مغردون أن مواقفهما تسهم في تأجيج الفتنة داخل سوريا. وتداول المستخدمون عبارة: المتغطي بإسرائيل عريان، في إشارة إلى ما وصفوه بمحاولة استغلال الطائفة الدرزية لأجندات خارجية.ورأى محللون أن الضربة الإسرائيلية في صحنايا تأتي ضمن مشروع أوسع يهدف إلى إعادة تشكيل الخارطة السورية، من خلال توظيف الدروز في خدمة مشروع التقسيم. وأكدوا أن الحديث عن كيان درزي عازل ليس سوى جزء من مخطط أوسع يجب مواجهته، مشددين على أن أبناء سوريا يرفضون أي مشروع تقسيمي. وأشار عدد من المستخدمين إلى أن التوتر في مناطق السويداء وجرمانا وصحنايا ليس نتيجة خلافات دينية بين السنة والدروز، لافتين إلى أنه لو كانت المشكلة طائفية، لكانت اندلعت مواجهات في إدلب أو القنيطرة، وهو ما لم يحصل، بحسب تعبيرهم. وأرجع بعضهم ما يجري إلى تراكمات اجتماعية واقتصادية وأمنية، فاقمتها تصريحات شخصيات مثل الشيخ حكمت الهجري، والتي أثارت استياء شريحة من السوريين.

وعبّر كثيرون عن رفضهم لتدخل إسرائيل في هذه الأحداث، معتبرين أنه لا يعكس صورة الطائفة الدرزية التي لعبت على مدى قرن من الزمن دوراً وطنياً بارزاً في سوريا، وتميّزت بصفات كالمسالمة، الطيبة، الكرم، الشهامة، والمعاداة الشديدة للأجنبي، فضلاً عن علاقاتها الإيجابية مع الأغلبية السنية وبقية مكونات المجتمع السوري.واعتبر مغردون أن رفع السلاح ضد الدولة السورية، بدعم خارجي، يضر بصورة الطائفة الدرزية ويتناقض مع إرثها الوطني. وأشاد البعض بالدور الذي أداه شيوخ العقل، مثل الشيخ حمود الحناوي والشيخ يوسف الجربوع، وقائد قوات شيخ الكرامة ليث البلعوس، في التحرك السريع لإخماد التوتر.كما أثنوا على مشاركتهم في اجتماع رسمي حضره محافظو ريف دمشق والسويداء والقنيطرة، بهدف التوصل إلى تسوية تُنهي حالة الاحتقان في منطقتي جرمانا وصحنايا.

وشدد مغردون على أهمية رفض كل أشكال التحريض الطائفي، داعين إلى التبليغ عن أي حسابات تنشر خطاباً مسيئاً أو محرضاً على الكراهية، مؤكدين ضرورة التمييز بين النقد المشروع والخطاب الطائفي.وأوضحوا أن من المشروع انتقاد مواقف شخصيات أو جهات، كحكمت الهجري أو حزب العمال الكردستاني دون أن يتحول النقد إلى إساءة جماعية تطال طائفة أو عرقاً كاملاً، مشددين على أن التعميم الطائفي سلوك مدان.

ودعا عدد من الناشطين السوريين إلى نبذ الخطابات التي تحمل شحناً طائفياً، مشيرين إلى أن وحدة السوريين تبقى السبيل الوحيد لوقف الخراب الناتج عن سنوات الحرب.وتداول ناشطون تساؤلات حول مصدر الأسلحة الثقيلة التي ظهرت في أيدي المجموعات المسلحة في صحنايا، والجهات التي تقوم بتمويلها وتسليحها.في المقابل، ثمّن مواطنون وقوف المجتمع المحلي إلى جانب الدولة السورية والجيش في مواجهة المجموعات المسلحة، مؤكدين أن نبذ الطائفية يشكّل أكبر دعم ممكن للدولة ولمستقبل سوريا، وأن زمن الاصطفافات الطائفية قد انتهى، لصالح بناء دولة تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بين جميع أبنائها.

أيها السوريون احذروا الفتنة

وقال الدكتور ثائر أبو صالح، من بلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، على صفحته: أيها السوريون، على اختلاف مشاربكم، لا أحد يريد لكم الخير من الدول الإقليمية والقوى الدولية، ويستغلون ضعاف النفوس من أبناء جلدتنا لبث الذباب الإلكتروني لإيقاظ الفتنة، من أجل خلق صراع طائفي كي تعطي الذريعة للقوى الإقليمية والدولية لتتدخل وتقوم بتقسيم سوريا. على العقلاء وأصحاب القرار من كل الطوائف التصدي لهكذا محاولات، عبر وحدة الصف ونبذ الطائفية. ونحن بأمسّ الحاجة اليوم إلى تشكيل مجلس روحي من القيادات الدينية من كل الطوائف ليتعامل مع هذه الخروقات ويمنع تطورها إلى ما لا يُحمد عقباه.

وخلص أبو صالح إلى القول: لا تفرطوا بدماء ملايين الشهداء التي سُفكت من أجل بناء سوريا الجديدة، سوريا لكل السوريين، وتحوّلوها إلى خرابة، فإن دماءهم ستلاحقنا وتلعننا إلى يوم الدين.

من جهته، قال الوزير وعضو الكابينيت الإسرائيلي إيلي كوهن، خلال مراسم عسكرية خاصة بما يُعرف بيوم الذكرى: إن التحالف بين الشعب الإسرائيلي والدروز يتجاوز الحدود، وإن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي في حال حاولوا المساس بالدروز وراء الحدود.

وكانت وسائل إعلام عربية قد أفادت أن ممثلين للحكومة السورية ودروز جرمانا، توصلوا، الاسبوع الماضي إلى اتفاق نَصَّ على الحدّ من التجييش الطائفي ومحاسبة المتورطين في اشتباكات، أسفرت عن قتلى وجرحى من الطرفين، بحسب ما ورد في نص الاتفاق.

توريط الدروز في حرب ضد المسلمين

حذّر الزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط من محاولات إسرائيل توريط أبناء الطائفة الدرزية في سوريا في صراع مفتوح ضد المسلمين، وذلك في أعقاب تدخلها العسكري قرب دمشق، حيث تشهد منطقة أشرفية صحنايا اشتباكات عنيفة بين مسلحين دروز وآخرين مرتبطين بالسلطات الجديدة في سوريا. وفي كلمة ألقاها خلال اجتماع لرجال دين وسياسيين دروز لبنانيين، قال جنبلاط إن حفظ الإخوان يكون برفض التدخل الإسرائيلي، معتبراً أن ما يجري اليوم من خلال الشيخ موفق طريف وأتباعه يهدف إلى توريط بني معروف في حرب لن تنتهي ضد المسلمين. وأضاف: إذا كان أحد يظنّ أن المشروع الإسرائيلي مختلف عما أقول، فهو واهم. يراد من أقلية صغيرة أن تحارب كل المسلمين، وفي ظل العجز العربي سيُتَّهم الدروز بأنهم جنود في جيش الاحتلال. بالتوازي، أعلن الحزب التقدمي الاشتراكي أن جنبلاط أجرى اتصالات مكثفة مع أطراف عربية ودولية – بينها الإدارة السورية وتركيا والسعودية وقطر والأردن – سعياً لوقف إطلاق النار في منطقة أشرفية صحنايا بريف دمشق، بعد أن أدت المواجهات إلى مقتل 25 شخصاً بحسب وزارة الصحة السورية. من جهته، قال شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز في لبنان، سامي أبو المنى، إنه أجرى اتصالات رفيعة المستوى مع أطراف سياسية داخلية وخارجية لتطويق الأحداث الدامية في سوريا، مشدداً على أولوية الحكمة والحوار في هذه المرحلة الدقيقة. وفي تطوّر لافت، أعلن الجيش الإسرائيلي حالة التأهب وأكد استعداده لتنفيذ ضربات عسكرية ضد مواقع سورية في حال استمرت الاعتداءات على الدروز. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن إسرائيل نفذت غارة جوية على مجموعة متطرفة قرب دمشق، في رسالة إلى السلطات السورية لحماية الدروز، على حد تعبيره.

إسرائيل توسّع انتشارها قرب لبنان!

وفي سياق متصل أكد مصدر محلي من ريف دمشق الغربي أنّ جيش إسرائيل أنشأ نقطتين عسكريتين جديدتين في مناطق قريبة من الأراضي اللبنانية، في خطوة لافتة وسط التوترات الإقليمية المتزايدة.وأوضح المصدر أن النقطة الأولى أُقيمت في منطقة المجبل، الواقعة بين قرى بقعسم، ريمه وعرنة، في مواجهة قضاء حاصبيا جنوب لبنان. أما النقطة الثانية، فأنشئت في منطقة جبل الشيخ، وتحديداً في نقطة جبل بربر، المطلة على مدينة قطنا في الداخل السوري وقضاء راشيا في الجانب اللبناني.وأضاف المصدر أنّ مهبط المروحيات العسكرية في منطقة قصر النفل شهد حركة نشطة، مع تسجيل عمليات هبوط وإقلاع مكثفة للمروحيات الإسرائيلية خلال الساعات الماضية.وكانت وسائل إعلام إسرائيلية قد أفادت في أنّ الجيش الإسرائيلي أقام موقعين عسكريين على قمة جبل الشيخ، في الجولان السوري المحتل، أحدهما في موقع سوري مهجور.

النادي الصفاقسي

طارق سالم يهاجم «السماسرة» والدريدي يتخلى عن نصف الفريق والجلسة العامة يوم 31 ماي

متابعة : محمد هارون

أعلنت الهيئة التّسييرية للنّادي الصفاقسي في بلاغ لها يوم الأربعاء الفارط 30 أفريل، أنّه تقرّر عقد الجلسة العامّة الانتخابية للفترة النيابية 2027-2025 يوم السّبت 31 ماي 2025. كما أعلنت الهيئة التّسييرية في بلاغ ثان عن تكوين لجنة مستقلّة للإشراف على قبول التّرشّحات وعلى عملية الاقتراع التي ستجري خلال الجلسة العامّة الانتخابية والتي تتكوّن من شفيق قدورة (رئيس) وعضوين سلمى بسباس الحاج صالح ومحمّد المعالج.

الترشحات بنظام القائمات

أصدرت اللّجنة المستقلّة للانتخابات بلاغا أعلنت ضمنه عن فتح باب التّرشّحات لرئاسة وعضوية الهيئة المديرة للنّادي الصفاقسي، وذلك بداية من يوم الأربعاء 30 أفريل وإلى غاية يوم الخميس 15 ماي 2025. وأشارت اللّجنة إلى أنّ مطالب التّرشّح تكون على أساس القائمات، على أنّ كلّ قائمة يجب أن تضمّ 7 أسماء على الأقلّ و12 اسما على أقصى تقدير، بما في ذلك اسمي الرّئيس ونائبه، مع تحديد اسم الرّئيس ونائب الرّئيس.

كما حدّدت اللّجنة المستقلّة للانتخابات ضمن بلاغها الشّروط المطلوبة للتّرشّح لرئاسة وعضوية الهيئة المديرة للنّادي الصفاقسي.

هل خذلت الهيئة التسييرية الأحباء؟

ما إن تمّ إيقاف رئيس النادي الصفاقسي السابق عبد العزيز المخلوفي على خلفية بعض المسائل الإقتصادية، حتى سارعت السلطة الجهوية إلى تعيين هيئة تسييرية للفريق برئاسة مهدي الفريخة. غير أن الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب قد بدأ يطرح جملة من التساؤلات عن الأسباب التي دفعت بأعضاء الهيئة الوقتية لقبول الإشراف على مقاليد إدارة شؤون الفريق دون توفر ضمانات للعمل، خاصة وأن الأزمة المالية للسي آس آس قد استفحلت بشكل أصبح فيه الوضع صعبا للغاية على الجميع. ويتساءل الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب عن قبول الهيئة التسييرية بخلافة هيئة المخلوفي دون شروط مسبقة أو وعود بالدعم المادي من طرف السلط المعنية أو أعضاء اللجنة العليا للدعم بفريق قلعة الأجداد. غياب تفسيرات مقنعة عن قبول هيئة الفريخة برئاسة الجمعية التي تسير نحو المجهول، فتح الباب أمام عديد التأويلات، وجعل الهيئة التسييرية على صفيح ساخن وتحت طائلة الانتقادات. لقد وصل الأمر ببعض الأطراف إلى وصف هيئة الفريخة بأنها تقوم بدور «سياسي» لا غير يتمثل في تخفيف الغضب الجماهيري بعاصمة الجنوب وتقليص موجة الاحتجاج بعد الإيقاف المفاجئ للرئيس السي آس آس عبد العزيز المخلوفي. لقد وافقت الهيئة التسييرية للقيام بتلك المهمة كأن شيئًا لم يكن، ودون المطالبة بكشف الحقيقة أو ضمانات تحفظ حقوق النادي ومشروعية مؤسساته المنتخبة. وحسب ما يتم تداوله في أوساط

العائلة الموسعة للنادي الصفاقسي، فقد قدّمت هذه الهيئة خدمة جليلة للسلطة إذ ساهمت في امتصاص الغضب، وإضفاء نوع من «الاستقرار الزائف» على وضع صعب بالفريق. لقد كانت تتوقع أنها ستجد الدعم اللازم من طرف السلطة الجهوية، لكنّها اصطدمت بتجاهل الجهات الحكومية لواقع الجمعية، وبدأت أصوات أغلب أعضائها تناشد جماهير الفريق بضرورة الانخراط في حملة الإنقاذ ماديا ومعنويا، مما يجعل الترشح لانتخابات الهيئة المديرة للسي آس آس للفترة النيابية القادمة 2027-2025 مسألة صعبة، حيث سيتردد كل من تخامره فكرة رئاسة فريق عاصمة الجنوب كثيرا قبل تقديم ترشحه نظرا للمخاوف المتزايدة من تفاقم الأزمة المالية وغياب الدعم المادي. ومن المنتظر أن تتواصل ظاهرة العزوف عن التسيير لعدة أشهر قادمة، وقد تتأجل الجلسة العامة الإنتخابية أكثر من مرة لغياب ترشحات رئاسة الهيئة المديرة للنادي الصفاقسي مثلما حدث سابقا في الفترة الممدة من شهر جانفي 2022 تاريخ استقالة الرئيس الراحل المنصف خماخم من رئاسة الهيئة المديرة للفريق، إلى شهر جانفي 2024 تاريخ تقديم الرئيس السابق عبد العزيز المخلوفي لترشح لرئاسة فريق عاصمة الجنوب.

60 بالمائة من اللاعبين يسقطون من غربال الدريدي

تكبّد النادي الصفاقسي هزيمة أخرى أمام الترجي الرياضي بنتيجة هدف لصفر بملعب المرحوم حمادي العقربي برادس مساء السبت الفارط 3 ماي، وذلك لحساب الجولة الثالثة عشرة إياب من بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم. هزيمة السي آس آس كانت منتظرة لعدة عوامل أهمها غياب الرهان لأبناء المدرب لسعد الدريدي، وتواضع أداء الفريق خلال الموسم الرياضي الحالي 2024-2025. و فسح المدرب لسعد الدريدي المجال أمام العناصر الشابة لخوض المباريات الأخيرة من مرحلة إياب البطولة، على غرار يوسف حبشية ومحمد أمين بن علي ومحمد الطرابلسي وإسلام القاسمي ... وقد قدّمت هذه العناصر مردودا محترما رغم قلة الخبرة. وحسب المهتمين بالشأن الكروي بعاصمة الجنوب، فإنّ الرصيد البشري للسي آس آس يحتاج إلى غربلة شاملة والتخلي عن 60 بالمائة من اللاعبين. ومن المنتظر أن ينتهي الإطار الفني بقيادة الدريدي من تحديد حاجيات الفريق خلال الموسم الكروي القادم قبل النصف الثاني من شهر ماي الجاري، وذلك بعد التنسيق مع أعضاء اللجنة الفنية التي تضم كل من طارق سالم وعبد الكريم النفطي ومحمود المصمودي. كما أنّ اللاعبين الأجانب لن يكون لهم مستقبلا ضمن الرصيد البشري للسي آس آس خلال الموسم الكروي القادم 2026-2025 باستثناء لاعب أو لاعبين حسب ما التسريبات الأخيرة الواردة من إدارة النادي الصفاقسي.

طارق سالم يهاجم السماسرة

كشف طارق سالم المدير الرياضي واللاعب السابق للنادي الصفاقسي وعضو اللجنة الفنية بالفريق نهاية الأسبوع الفارط، في ظهور إعلامي عن حالة الفوضى السائدة بمركب السي آس آس، وهيمنة بعض الأطراف المتمعشة على أصناف الشبان بالفريق من خلال التدخل السافر في عملية اختبارات اللاعبين للمرور من أكاديمية الفريق إلى صنف المدارس تحديدا.وأضاف طارق سالم، أنّ أزمة النادي لا تكمن في الموارد المالية فحسب، بل تعود أساسا إلى غياب الكفاءة في الإشراف على المقاليد الفنية بأصناف الشبان، وتدخل الأطراف المتنفذة ماديا في تعيين المدربين والمشرفين على انتقاء العناصر، والمحاباة التي سيطرت على الوضع أثناء إبرام عقود اللاعبين مع الفريق. حيث تفاجأ خلال الفترة الأخيرة بحجم المأساة التي تسيطر على واقع فرع كرة القدم بفريق عاصمة الجنوب. وشدّد عضو اللجنة الفنية بالسي آس آس، على أنّ عجز الفريق عن تمويل صنف الأكابر بلاعبين من صنف النخبة خلال السنوات الأخيرة مسألة بديهية بالنظر لحالة الفوضى والظلم الكروي الذي ما انفك يمارسه البعض داخل مركب النادي، والتدخل المفزع في تكوين الشبان. لقد غابت عملية تقييم اللاعبين الشبان فنيا وكرويا وبدنيا على أسس عملية منذ سنوات، مما فسح المجال أمام مغادرة عديد المواهب لمركب النادي الصفاقسي نحو أندية أخرى. وعبّر طارق سالم عن دعمه الكبير لأولياء اللاعبين، الذين ما انفكوا يحتجون عن المظالم المتكررة التي يتعرض إليها أبناؤهم خلال فترة الاختبارات الصيفية. ووعد جماهير السي آس آس بضرورة التصدي لتلك الممارسات خلال الفترة القادمة، والانخراط فعليا في مشروع الإصلاح الذي يجب أن ينطلق من القاعدة مرورا ببقية الأصناف حتى يعود النادي الصفاقسي إلى سالف إشعاعه. وقال طارق سالم في هذا السياق، أنه من غير المنطقي أن يفتقر أكابر فريق قلعة الأجداد إلى لاعبين من مركز تكوين الشبان بالسي آس آس، وهو ما أفقد الفريق هويته، إذ تضم التشكيلة الأساسية للأكابر أغلبها تم انتدابها بمئات الملايين وكلّف خزينة الجمعية أموالا طائلة. كما وجّه جملة من الرسائل لأحباء فريق قلعة الأجداد، أهمها ضرورة الانخراط في حملة الدعم وشد أزر الفريق معنويا وماديا والتحلي بالصبر خلال الفترة القادم حتى يتمكن السي آس آس من استرجاع عافيته ويعود إلى سالف إشعاعه باعتباره أحد أبرز الأندية الرياضي الكبرى بالبلاد التونسية.

450 ألف دينار : جملة التبرعات «الحملة»

عقد أعضاء اللجنة العليا للدعم بالنادي الصفاقسي برئاسة أحمد علولو مساء الجمعة الفارط 2 ماي اجتماعا بمقر النادي لمناقشة الوضعية المالية للفريق، حيث مرّت أربعة أسابيع عن انطلاق حملة «أوفياء القلعة» التي انطلقت بداية شهر أفريل 2025 الفارط، ولم تتمكن الهيئة التسييرية من جمع سوى 450 ألف دينار من التبرعات المالية حسب تصريح شادي غربال أمين مال الحملة. ولا يمثل هذا المبلغ سوى عشر الأموال المستوجب جمعها قبل موفى شهر جوان 2025 القادم. ذلك أنّ السي آس آس مطالب بتوفير ما لا يقل عن 4 مليارات لتسديد جملة الديون الاستعجالية وتجنّب الوقوع تحت طائلة المنع من الانتداب من طرف الهياكل الرياضية الوطنية والدولية. وتتواصل المخاوف بالشارع الرياضي لعاصمة الجنوب من فشل حملة التبرعات مما يدفع برجالات النادي لتجنّب الترشح لرئاسة الهيئة المديرة للفترة النيابية القادمة 2027-2025 خشية الأزمة المالية الخانقة.